القسم الثالث

العالم العربى فى انتظار معجزة

- قضايا عربية مزمنة
- المسئولية العربية
- سنوات ضائعة
- أحلام الجامعة العربية
- تحذير من هناك
- عرب ١٩٩٢
- المستقبل وتناقضات العقل العربى
- مفاجآت التاريخ
- هل يتحقق حلم اليقظة العربية
- فيالق الديمقراطية الأمريكية
- هل للجامعة العربية مستقبل
- اعادة اكتشاف الجامعة العربية
- التمزق العربى ونتائجه
- تطبيع العلاقات العربية
- أين أزمة العقل العربى ؟
- ملاحظات يابانية

قضايا عربية مزمنة

تبدو علامات على الساحة العربية تشجع على التفاؤل ، وتعيد الأمل فى امكان تحقيق بعض الأهداف المؤجلة ، خاصة وقد تأكد العرب فى أكثر من مناسبة ومن خلال تجارب صعبة فى عام ١٩٩٣ من أى دولة عربية مهما بلغت من الثروة أو القوة لن تستطيع وحدها أن تحقق لنفسها الأمن والتنمية، إذا انعزلت داخل حدودها ، فكل دولة عربية فيها عوامل قوة وعوامل ضعف ، وبقدر ماهى قادرة على أن تعطى محتاجة لأن تأخذ .

ولاشك أن عام ١٩٩٢ كان عام سقوط نظرية امكان النهوض بكل دولة عربية على حدة ، اعتماداً على قدراتها مهما بلغت ، ليمهد الطريق لعام ١٩٩٣ بنظرية أخرى ـ ليست جديدة ـ لكنها هى الوحيدة الصحيحة ، وهى أنه بفرض قدرة كل دولة عربية على الوصول إلى آخر حدود القوة الممكنة لها ، فلن تكون هذه القوة كافية لحمايتها من الأخطار القائمة والأخطار القادمة .

وإذا كان المتشائمون يتوقعون بقاء الأحوال العربية على ماهى عليه من شلل الجامعة العربية ، واستمرار فكرة التضامن العربى فى حدود الشعار لاتجاوزه إلى نطاق العمل ، وكذلك استمرار أساليب العمل العربى الشكلى الذى يتخذ صورة اجتماعات ولقاءات ، وتبادل القبلات التقليدية ، ثم لا شىء أكثر من ذلك ، فإن المتفائلين يتصورون أن الماسى التى عاشتها الدول

العربية خلال العامين الماضيين تكفى لوصول العقل العربى إلى درجة النضج ، وبلوغ الإرادة العربية درجة الفاعلية ، وتوجيه العمل العربى الوجهة الصحيحة بعيداً عن الدوران فى الفراغ ، فلم يعد هناك بديل عن التضامن العربى إلا أن يصل العرب إلى نهاية التاريخ ! . . وان كان هناك من عقلاء العرب من يرون أنه إذا أمكن للدول العربية أن تصل فى يوم قريب إلى نهاية للحرب الباردة القائمة بينها الآن ، فسوف يكون ذلك انجازاً يمهد للتضامن أو التكامل أو حتى حسن الجوار ، ويشيرون إلى قضيتين تثيران القلق أولاهما تزايد دور القوى الأجنبية فى الشئون العربية، وثانيهما حالة العجز التى تعانى منها الجامعة العربية وعدم قدرتها على القيام بدور ايجابى أو الإمساك بزمام المبادرة فى أى عمل عربى مؤثر له أهمية سياسية أو اقتصادية .

وقد يكون من الممكن التفاؤل استناداً إلى معطيات وخطوات لها أهميتها مثل التوصل لحل سياسى لأزمة الحدود بين دولتى قطر والسعودية ، فى اطار تفاهم أخوى ووساطة عربية ، مما يجعلنا نأمل فى أن تجد بقية مشاكل الحدود القائمة بين الدول العربية قابلة للحل بنفس المنهج ، وهى مشكلات غرسها الاستعمار فى المنطقة قبل رحيله ، لتكون ألغاماً قابلة للتفجر فى كل وقت ، وعائقاً يحول دون صفاء الأجواء العربية ، مع أن هناك حلاً نموذجياً توصلت إليه منظمة الوحدة الأفريقية ، حين اكتشفت دول القارة أنها على وشك اشتعال حروب عديدة بينها بسبب الخلاف على الحدود التى ترك الاستعمار خلافاً عليها بين كل دولتين متجاورتين ، دون استثناء فاتخذت المنظمة قراراً بقبول الحدود التى تحررت فيها الأقطار الأفريقية باعتبارها حدوداً ثابتة ونهائية ، وانتهت المشكلة لكى تتفرغ دول القارة لمشاكلها الحقيقة الأخرى ، وفى آخر مؤتمر للقمة الافريقية تم التوصل إلى انشاء جهاز لحل المنازعات بين

الدول ومنع وقوعها ابتداء ، بينما الدول العربية أولى وأكثر احتياجاً لانشاء مثل هذا النظام لحل المنازعات العربية ـ وما أكثرها وإن كانت جذوتها مختفية تحت الرماد ـ وهناك مشروع جاهز بتعديل ميثاق الجامعة العربية ينتظر اتفاق الدول العربية واقراره .

ووفقاً لهذا النظام تلتزم الدول العربية إذا نشأ أى نزاع بينها يكون شأنه المساس بأمنها أو مصالحها الاقتصادية ، بتسوية هذا النزاع سلمياً وداخل إطار الجامعة العربية . وغريب ألا يتم اعتماد هذا النظام حتى الآن رغم أن جميع مواثيق المنظمات الدولية تنص على تسوية النزاعات التى تنشأ بين أعضائها بالطرق السلمية ، ويخلو ميثاق الجامعة العربية الحالى من ذلك .

وإذا كان من البديهى أن لجوء الدول الأعضاء إلى الجامعة العربية أو غيرها لفض النزاعات لايتم إلا عن اقتناع ، فإن النص على ذلك يدعم هذا الاقتناع بسند قانونى ، ويوضح حدودها ، ويذلل العقبات القانونية والإجرائية ، ويعبر عن إرادة الدول فى حصر الخلافات داخل البيت العربى .

والنظام الذى ينتظر اعتماد القادة العرب يضع خطة حل أى نزاع بأن يبادر الأمين العام عند نشوء النزاع بالتشاور مع بقية الدول ، لتشكيل لجنة للعمل على حله ، ويقدم الخبراء فى الجامعة العربية الصيغ التوفيقية، الممكنة للحل ، فإذا لم يتوصل أطراف النزاع إلى اتفاق ، يعرض النزاع على مؤتمر القمة ، أو مجلس وزراء الخارجية ، لاتخاذ قرار فى حله ، على أن تكون الأولوية فى حل أى نزاع عربى للجامعة العربية ، بحيث لا تعرض الدول العربية منازعاتها على الهيئات الدولية إلا بعد عرضه أولاً على الجامعة ، فإذا فشلت القمة ومجلس الشئون الخارجية ومحكمة العدل العربية فى حل هذا النزاع يمكن اللجوء إلى المنظمات الدولية ، مع الأخذ فى الاعتبار حق كل

دولة فى الدفاع الشرعى عن سيادتها ، وسلامة أراضيها ، تلتزم الدول الأطراف فى أى نزاع عربى باحترام القرارات التى يتخذها مجلس وزراء الخارجية ، وتلتزم بقية الدول العربية بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يؤدى إلى تفاقم الأمر بين أطراف النزاع ، ويمكن أن يقرر وزراء الخارجية عند الضرورة تشكيل قوات أمن عربية يحدد مهامها وعدد أفرادها والمدة اللازمة لانجاز مهامها ، وطريقة تسديد نفاقتها . وواضح أن هذه القوات تشكل فقط عند نشوء نزاع بين دولة عربية ودولة عربية أخرى ، وليس بين دولة عربية ودول أجنبية ، وأن مهمتها فقط وقف النزاع والفصل بين قوات الدولتين العربيتين ، وليس ذلك بدعاً ، لأن الجامعة العربية سبق أن أنشأت مثل هذه القوات وكانت أصلاً قوات أمن ، وتطورت بعد ذلك إلى قوات ردع ، وليس هناك تعارض بين عمل هذه القوات وبين معاهدة الدفاع المشترك ، التى تتضمن تشكيل قوات فى مجال آخر هو رد الاعتداء الخارجى الذى يقع على دولة أو دول عربية . .

وتكتمل حلقة النظام الجديد بإنشاء محكمة العدل العربية لتكون الجهاز القضائى الرئيسى ، الذى ظهرت الحاجة إليه ويمكن الإستفادة من النماذج المطروحة فى التنظيم الدولى ، مع وضع الواقع العربى وخصوصياته فى الاعتبار ، على أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية ذاته التزاماً صريحاً من كافة الدول العربية بتنفيذ أحكام هذه المحكمة فى أية قضية تكون طرفاً فيها .

هذا النظام المتكامل الذى استغرق اعداده عشر سنوات ، إذا تم اقراره فسوف يكون بداية جديدة لإزالة العوائق الحقيقية من طريق العمل العربى المشترك ، لأن الخلافات الكثيرة القائمة والتى تؤثر فى العلاقات الثنائية والجماعية العربية ، سيتم تصفيتها لأنها خلافات مكتومة ، لاتعلن عن نفسها بوضوح ، ولكنها تظهر فجأة كبركان بعد فترة من الغليان غير

الظاهر، ولو تم هذا الإنجاز وحده لأصبح أفضل انجاز عربى . . لأنه بذلك سيضع حداً لشلل الجامعة العربية ، ولحقبة تزايد التدخل الأجنبى فى الشئون العربية ، ويحقق أملاً كبيراً بتنقية الأجواء العربية المعبأة بخلافات مزمنة، ومؤجلة، وقابلة للانفجار . ويمهد طريقاً آمناً لتحقيق حلم التضامن العربى على أسس سليمة .

هذه قضية واحدة من قضايا عربية كثيرة يتوقف عليها مستقبل العرب ومصيرهم . .

هل يتحقق حلم اليقظة العربية ؟

رحل عام ١٩٩٣ والدول العربية فى مجملها ، ليست فى أفضل ولا فى أسوأ حال اقتصاديا ، ولم يتحقق من شعارات التكامل أو التضامن الاقتصادى العربى إلا أقل القليل ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية التى عقدت ١٩٧٥ ـ رغم مرور ١٧ عاماً عليها ـ مازالت مجرد مشروع يعبر عن تمنيات أكثر مما يعبر عن إرادة عمل ، ولم تظهر بوادر وجود إرادة سياسية جماعية تسمح بتطور هذه الاتفاقية إلى سوق عربية مشتركة ـ مثل السوق الأوربية المشتركة ـ ويبدو أنها ستظل مجمدة عند حدود مجلس الوحدة الاقتصادية القائم والمحدود القدرة .

ورغم أن هناك استراتيجية للتنمية الاقتصادية فى الوطن العربى سبق أن أقرها مؤتمر القمة العربية فى عمان سنة ١٩٨٠ ، إلا أنها كسائر الوثائق العربية ، لاتجد الاحترام الواجب للتوقيعات التى ذيلت بها ، وتتحول فور إقرارها إلى زوايا النسيان ، وهل فى العالم العربى من يلمس أثراً ، أو يسمع ذكراً لاستراتيجية متكاملة للتنمية فى الوطن العربى . .؟ وهل هناك من يتابع أو يسأل عن القرارات التى اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية ، أو عن معاهدة السوق العربية المشتركة ، أو عن البيانات المشتركة ، وإعلانات النوايا ، والتصريحات الصحفية ، وكلها تدور حول شىء واحد لم يبذل أبداً جهد من أى نوع لتحقيقه وهو التعاون أو التكامل والتضامن الاقتصادى .

ما أكثر ما قيل من أن تطور أى بلد عربى ـ مهما حقق من انجازات أو معجزات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية ـ سوف يظل عاجزاً عن البقاء والاستمرار مالم يستند هذا الجزء العربى إلى الكل العربى ، ويتكامل مع تطور مواز له فى القوة والإتجاه ، أو قريب منه ، فى الدول العربية الأخرى ، كما قيل كثيراً إنه لن يكتب البقاء لدولة عربية متقدمة وحدها إذا عاشت وسط عالم عربى متخلف ، لأنه مستحيل أن تعيش القوة محاطة بالضعف من حولها ، وكم قال الشعراء أن قطرة الماء لن يكون لها قيمة إذا استقلت عن البحر ، وأن أجزاء الجسم لاتستطيع أن تكون منفردة ذات قيمة فى ذاتها مهما تكن أهميتها حتى المخ أو القلب ، الذى لا حياة لكائن حى بدونهما فليس لهما قيمة إذا انفصلا أو انعزلا عن هذا الكائن الحى . وقيل بلغة أهل العلم أن التنمية إذا لم تكن تنمية شاملة فى الوطن العربى ، فسوف تكون دائماً ناقصة ومهددة . وقيل أيضاً ـ على لسان أهل السياسة ـ أن استسلام العرب لحالة التخلف العلمى والتنكنولوجى ، والتبعية الاقتصادية ، وغياب الارادة السياسية لعمل عربى مشترك ، أدى إلى تراجع نمو الزراعة والصناعات التحويلية فى معظم البلاد العربية إلى معدلات تقل كثيراً عن معدلات النمو فى معظم دول العالم الثالث ، كما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية لعدد كبير من الدول العربية .

والأزمة الاقتصادية فى ثلثى الوطن العربى لا يمكن حلها بالوهم الذى حاول به صدام حسين أن يستدرج السذج ، وهو توزيع ثروة البترول على سائر الدول العربية ، كحل للخروج من مأزق تراكم الثروة فى ناحية ، وتزايد الفقر فى ناحية أخرى ، لأن القضية كما أعلن أكثر من مفكر وباحث هى أن مشكلة الفقر والغنى فى العالم العربى لها علاقة كبيرة بتوزيع ثروة البترول ، ولو تخيلنا توزيع هذه الثروة كلها بالتساوى على كل العرب فلن يكون نصيب

الفرد منها أكثر من ٢٤٠٠ دولار سنويا، بينما يبلغ متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة فى أوربا ٢٠ ألف دولار سنويا . فعلاج مشكلة الفقر فى العالم العربى لن يتحقق إلا بتوظيف الثروات العربية ـ أو جزء منها ـ داخل الوطن العربى فى مشروعات تنمية حقيقية ، أى فى استصلاح أراض ، واستزراعها، وتنمية الثروة الحيوانية ، وإقامة صناعات زراعية للتصدير وصناعات تحويلية للسوق العربية وافريقيا لكن المشكلة كانت ومازالت أن العرب متفقون دائماً . . مختلفون دائماً ، والاتفاق فى الظاهر ليس له أثر حقيقى لتحويل الشعارات إلى واقع ، وقد أدى استمرار التضامن العربى فى إطار الكلام إلى زيادة الشعارات والبلاغة اللفظية والفكرية ، كما أدى إلى زيادة التنافس بين المثقفين والمسئولين فى إنتاج الأفكار والمشروعات والاكتفاء بتسجيلها على الورق ليكون ذلك البداية والنهاية لكثير من المشروعات ذات البريق . فالكل وحدوى نظرياً ، والكل عكس ذلك عملياً . وهناك أكثر من دليل ، ولكن يكفى أن نشير إلى دليل واحد مسجل فى وثائق الجامعة العربية ، ومازالت الفرصة قائمة لانقاذه، فهناك إطار للعمل الاقتصادى العربى المشترك أعدته الجامعة العربية واستعانت لاعداده بخبراء من كل العالم العربى وضمنته فى مشروع تعديل ميثاق الجامعة ، يبدأ بتشكيل مجلس للشئون الاقتصادية العربية يتألف من رؤساء الحكومات ويشاركهم وزراء الاقتصاد ، ويعقد اجتماعات دورية ، لوضع السياسة العامة للأمن الاقتصادى العربى ولاستراتيجية للتنمية العربية المتكاملة ، ويتابع التنفيذ ، ويضع الخطط لكل مرحلة ، وتتفق الحكومات العربية جميعها على مبدأ « تحييد العمل الاقتصادى والاجتماعى العربى المشترك » بمعنى أبعاده عن الخلافات السياسية ، وتقديم الضمانات الكافية لحماية المشروعات الاقتصادية المشتركة من تقلبات الأهواء والأمزجة العربية كما هى العادة ، واقرار مبدأ الأولوية للعلاقات الاقتصادية العربية ، والتعامل التفضيلى

المتبادل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج والمشروعات العربية المشتركة ، وأيضاً الإتفاق على مبدأ « المواطنة الاقتصادية العربية » باتخاذ تدابير لمعاملة العمال ورؤوس الأموال العربية معاملة متساوية مع مثيلها الوطنى فى كل دولة عربية .

وإذا تحقق ذلك فسوف يساعد عملياً على تضيق الفجوة القائمة فى التنمية الداخلية بين الأقطار العربية ، وداخل كل قطر منها ، وفقاً لمبدأ التكافل أو التعاون بين الدول العربية ، كل حسب طاقتها ، لتعزيز التنمية الاجتماعية وتوفير المطالب الأساسية للحياة اللائقة للإنسان العربى فى القرن الحادى والعشرين .

هذا المجلس ـ إذا قام حقيقة ـ فإن مهمته الأولى هى التنسيق بين خطط التنمية فى البلاد العربية ، ووضع السياسات للتنمية البشرية والقوى العاملة ، وتيسير انتقالها ، وجذب الكفاءات العربية المهاجرة ، ووضع برنامج لتطوير التكنولوجيا الملائمة فى الوطن العربى والاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة والمبعثرة حالياً ، بالإضافة إلى توفير متطلبات الأمن الاقتصادى والاجتماعى ، والتعجيل بتنمية الدول العربية الأقل نمواً ، والعمل على تحرير التجارة العربية والانتقال بالعمل الاقتصادى العربى إلى مرحلة المنطقة الجمركية العربية الموحدة تمهيداً لإقامة السوق العربية المشتركة، وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع ، وتنسيق المواقف العربية إزاء القضايا الاقتصادية المطروحة دولياً ووضع المصالح الاقتصادية فى خدمة القضايا العربية ، وأيضاً توفير فرص العمل لكل مواطن عربى وإتاحة فرصة اختيار العمل أمامه ، والاهتمام اللائق بالشباب واعطائه فرصة للمشاركة بالفكر والرأى والعمل فى وطنه .

كل هذا الكلام الجميل ظلت مجموعات الخبراء تعده عشر سنوات لكى

يتضمنه تعديل ميثاق الجامعة العربية ، ثم قامت الأمانة العامة بجمعه وارساله إلى كل الدول العربية ، ثم عاد الصمت ليسدل الستار على أمل راود المتفائلين العرب فى إمكان إعادة الروح إلى الجسد الخامد ، وتحريك الكيان الكبير الساكن المستكين . . ولو أطلقنا لخيالنا العنان ، وتصورنا أن عام ١٩٩٤ سيكون عام اليقظة العربية ، وتتحقق فيه المعجزة ، ويفيق فيه الجميع من الغيبوبة التى فوتت عليهم أعواماً تحرك فيها العالم بسرعة الصاروخ وهم أسرى الشلل والعجز ، لو حدث هذا ـ وندعو الله أن يحدث بعضاً منه ـ فسوف يكون عام ١٩٩٤ أسعد الأعوام فى تاريخنا العربى ودعونا نتفاءل . !

المسئولية العربية

جاء تصريح الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون بان عام ١٩٩٣ عام السلام فى الشرق الأوسط ، على عكس ما توقعه بعض المحللين الذين تعجلوا ـ كالعادة ـ فى التنبؤ باتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل إدارة كلينتون ، وجزموا بأن هذه الإدارة سوف تتفرغ للقضايا الداخلية ، ولن تعطى للقضايا الخارجية إلا القليل من اهتمامها ، وعددوا فى ذلك أسباباً كثيرة . . واثبتت الايام صدق كلينتون من حيث تحرك الادارة الامريكية تحركا جاداً للتوصل إلى تسوية سياسية وتحقيق السلام فى المنطقة .

قالوا إن كلينتون جاء إلى الحكم لأنه تجاوب مع اتجاهات الشعب الأمريكى ورفض سياسة بوش التى كانت تركز على السياسات الخارجية وأهملت مشاكل المواطن الامريكى العادى . . وقالوا ان برنامج الإصلاح الاقتصادى سوف يستغرق كل جهود إدارة الرئيس الجديد ، الذى تسلم دولة بلغت ديونها ٤٠٠ ألف مليار دولار ، ووصل حجم البطالة فيها إلى ١١ مليون عاطل ، وتناقص معدل النمو فيها فأصبح أقل من اليابان وألمانيا . . ودليلهم أخيراً أن خطاب كلينتون أمام مجلس الشيوخ والنواب لم يتضمن أية إشارة إلى الشئون الدولية ، وكان بذلك أول خطاب لرئيس أمريكى يقصر حديثه إلى الأمة والعالم ـ فى بداية عهده ـ على القضايا والمشاكل الامريكية الداخلية .

وككل التحليلات المتعجلة ، لاتخلو فى ظاهرها من بعض الحقيقة ، لكن الحقيقة كاملة تقتضى رؤية أوسع مما هو معلن ، فكلينتون لايستطيع أن يقلل دور أمريكا على خريطة العالم السياسية ، أو يتراجع بها إلى داخل حدودها ، بعد أن تحقق لها الحلم التاريخى ، الذى رآه بعض المبالغين نهاية التاريخ ، حيث أصبحت لأمريكا قيادة العالم حتى الآن على الأقل ، واتسعت دوائر نفوذها ومصالحها المباشرة ودواعى تدخلها ، لتشمل كل دول الاتحاد السوفيتى السابق على الأقل للأبقاء على اتجاه التفاعلات والصراعات فيها بما يحقق لها أهدافها العليا ، بالإضافة إلى الوجود والنفوذ فى قارات العالم دون استثناء ، وتدخلها العسكرى والسياسى والاقتصادى فى دول العالم ومنظماته بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، بحيث لايمكن تصور أن تلجأ أمريكا فى هذا الوقت بالذات إلى انتهاج سياسة انعزالية تعيدها إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية أو قريباً منه ، بينما يدل منطق الأحداث على أن العكس هو الصحيح ، وهو الضرورى لتحقيق استراتيجيتها .

وإن كان كلينتون قد رفع شعاره « أمريكا أولاً » ، أثناء حملته الإنتخابية ، فإن ذلك يجب فهمه فى ضوء ظروف هذه الفترة ، فلم يكن وقتذاك إلا مرشحاً وكل ما يعنيه أن يحصل على الأصوات ، وقد لمس مدى انشغال الرأى العام بثقل وطأة المشاكل الاقتصادية وسوء الخدمات فى الداخل ، فلم يكن أمامه إلا أن يلعب بهذه الورقة ، ويمس هذا العصب الحساس ، وقد أثبتت النتائج صحة توجهه ، ومن الطبيعى أن يظل بعد توليه السلطة فى نفس الاتجاه ، دون أن يظهر تغييراً يمكن أن يسبب الاحباط لدى الآمال المشتعلة لدى الأمريكيين فى قدرته على تغيير الأوضاع وجعل حياتهم أفضل ، وكرئيس فى دولة ديمقراطية لايستطيع أن يعلن إلا ما يعبر عن إرادة

شعبه ، لكنه فى نفس الوقت يدرك أن الأمريكيين وإن كان مطلبهم الأول تحسين الأوضاع الداخلية ، إلا أنهم لن يغفروا له إذا أدت سياساته إلى تقليل دور ونفوذ أمريكا فى العالم ، وهو كرئيس لأقوى وأكبر دولة ، يدرك أن موقع بلاده فى قيادة العالم يفرض عليها التزامات لايستطيع أن يدير لها ظهره ، حتى وان استطاع فى وقت الكلام أن يؤجل الحديث عنها إلى شعبه ، فهو لايستطيع أن يفعل ذلك وقت العمل واتخاذ القرار .

وهو بالتأكيد يدرك ـ كما قال بعض الكتاب الأمريكيين ـ أن الناخب الأمريكى رفض بوش ليس لأنه أفرط فى اهتمامه بالشئون الخارجية فقط بل لأنه لم يهتم الاهتمام الكافى بالشئون والمشاكل الداخلية التى تمس الحياة اليومية للمواطن ، ولو أن بوش حقق المعادلة الصعبة بالجمع بين الاتجاهين ـ الداخلى والخارجى ـ لما كان مصيره الخروج المبكر من البيت الأبيض . ولذلك فإن الأرجح أن يستمر الاهتمام بالمشاكل والقضايا الخارجية ، ومنها بالتأكيد قضية الشرق الأوسط التى ارتبطت أمريكا ـ الدولة ـ بالتزام استراتيجى بحلها ، بل إن بعض المراقبين توقع وصح توقعه أن يمسك كلينتون بين يديه شخصياً خيوط السياسة الخارجية ، ويتولى بنفسه صياغتها وإدارتها . . أما ما ظهر للبعض من عدم اهتمامه بهذه القضايا فى الفترة الأولى فمن باب الحرص على أن تكون صورته وهو فى البيت الأبيض غير متعارضة ـ فى الظاهر ومن حيث الشكل ـ مع صورته حين كان مرشحاً وتعهد لشعبه بتحسين الأوضاع الداخلية . وتغيير أمريكا تغييراً شاملاً ودون إبطاء ، ولابد أن يقدم بعض الانجازات أو لتحقيق الشعار الذى دخل به الانتخابات وهو : « الاهتمام بالناس أولاً » وما وعد به من تطوير الزراعة ، وتحويل الاقتصاد الأمريكى القائم على صناعة الأسلحة إلى اقتصاد سلام يتفق مع إنتهاء الحرب الباردة وحل كثير من النزاعات العسكرية الأقليمية

. . وتوفير فرص عمل . . فضلاً عن وعوده بتغيير التعليم الذى تدهور (!) ومحاربة المخدرات والجريمة التى انتشرت ، وتحسين الرعاية الصحية للفقراء، وحل مشكلة الإسكان، وتوفير الرعاية للأطفال ، وتنفيذ برنامج لحماية البيئة من التدهور لإنقاذ صحة المواطنين ، وهو جدول أعمال كبير وطموح ، يحتاج البدء فيه إلى جهد خارق ، ولكن كل ذلك لايمنع رئيساً لأكبر وأقوى دولة فى العالم من التعامل مع الأزمات والمشاكل الخارجية ، لأنه لايستطيع ـ من واقع مسئوليته ـ أن يدع الأحداث تجرى فى العالم دون أن يكون لأمريكا الدور الرئيسى فى توجيهها، كما أنه لن يستطيع أن يواجه الناخبين فى المرة القادمة إذا حقق نجاحاً فى الداخل وإخفاقاً أو تراجعاً فى الخارج .

ولعل ذلك ما يفسر توزيع كلينتون للأدوار منذ بداية عمله ، حيث تفرغ الوزراء لإعداد البرامج لتنفيذ سياسته فى الإصلاح الداخلى ، وفى نفس الوقت طار وزير خارجيته إلى الشرق الأوسط ليناقش مشكلة المبعدين الفلسطينيين واستئناف مباحثات السلام ، كما يفسر استمرار الاهتمام الأمريكى دون نقصان ، فى إطار سياستها فى البلقان والصومال، بصرف النظر عن كون هذه السياسة فى اتجاه إنهاء الأزمة فى كل منهما ، أو تأجيلها ، أو استمرارها ، او تعقيدها . . !

وقد شهدت الايام الأولى لإدارة كلينتون محاولات لتهدئة سرعة وإيقاع العمل فى المجال الخارجى ، لكنها لم تكن فترة توقف عن هذا العمل، وكان لدرجة ضغط الأحداث الترجيح فى تقديم مشكلة على أخرى فى اهتمام الرئيس الأمريكى ، ومن هنا يستطيع العرب إذا تحركوا وعملوا معاً أن يجعلوا قضاياهم تتصدر « الأجندة الأمريكية » والعكس ممكن وكذلك إذا كانت إدارة كلينتون ستفضل أن يكون حل المشاكل الخارجية على مهل وخطوة

خطوة إلى أن تتمكن من إظهار انجازاتها الداخلية ، وإتمام الحوارات التى تفرضها طبيعة الديمقراطية الأمريكية فى الداخل قبل أن يتخذ الرئيس الجديد مواقف محددة من القضايا الخارجية ، فإن لدى العرب فرصة ليجعلوا الخطوات الأمريكية فى الحل أوسع وأسرع وأكثر قربا من العدل بقدر نجاحهم فى تنسيق مواقفهم ، وتوزيع أدوارهم ، واللعب بما فى أيديهم من أوراق ، وهى ـ رغم كل شىء ـ مازالت غير قليلة .

من هنا تظهر أهمية ممارسة العمل العربى المشترك ـ ولو فى حده الأدنى ـ وتجاوز الخلافات القائمة ـ ولو مرحلياً ـ لإنقاذ القضايا العربية من الدخول فى مرحلة التجمد ، ذلك لأنه مهما يكن حرص إدارة كلينتون على تأجيل « القضايا الخارجية المعقدة » فإنها لن تستطيع تأجيل «القضايا الخارجية الساخنة » . . ويستطيع العرب ـ إذا الهمهم الله الحكمة والبصيرة التاريخية ـ أن يجعلوا قضاياهم ساخنة وغير قابلة للتأجيل ، وهذه مسئولية العرب جميعاً ، دون استثناء ، فى هذا الوقت ، قبل ان تفلت آخر فرصة من ايديهم .

فيالق الديمقراطية الأمريكية ..!

فى رؤية الرئيس الأمريكى كلينتون لتغيير أمريكا ، وإعادة تحديد دورها فى قيادة العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة ، هناك محور أساسى للسياسة الخارجية الأمريكية تدور حوله الأفكار التى يطرحها كلينتون للتجديد ، وهو أن تكون أمريكا هى قيادة العالم المسئولة عن نجاح الذين يناضلون من أجل الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، واقتصاد السوق ، فى مختلف أنحاء العالم، ويتعهد بتشكيل فيالق للديمقراطية تطوف العالم لتحقيق هذا الهدف .

وهو ينبه الأمريكيين إلى أن ذلك ، يحقق المصالح العليا الأمريكية ويدعم اقتصادها ، ويركز هذه المعانى فى عبارة قصيرة « إن الديمقراطية فى صالحنا » ويفسر ذلك فى عبارة أخرى بقوله : ان القيادة الأمريكية الجديدة يجب أن تقف إلى جانب القوى التى تعمل على التغيير الديمقراطى ، ولابد من استغلال الموارد الأمريكية الاقتصادية والسياسية والثقافية من أجل مساعدة قوى الحرية الجديدة التى أخذت تظهر فى مختلف بلدان العالم .

وحين هاجم كلينتون فى حملته الانتخابية إدارة بوش ركز على خطئها حين تجاهلت من يناضلون من أجل الديمقراطية فى الصين ، وهادنت صدام حسين ، وأقامت علاقات مع نظم الحكم الاستبداية ، وأغفلت الرابطة بين السياسة الخارجية وتعزيز الديمقراطية فى العالم ، ولذلك تعهد كلينتون للشعب الأمريكى أن برامج المساعدات الخارجية الأمريكية سوف تتحول إلى

أداة ضمان لدعم الديمقراطية وليس الطغيان، وجعل معدلات التبادل التجارى مع النظم القمعية ـ مثل الصين كما ذكر ـ مشروطاً باحترام حقوق الإنسان ، والأخذ بالليبرالية السياسية . وتعهد كلينتون بمساعدة التنمية الديمقراطية فى كل مكان ، وتقوية « صندوق الهبات القومى من أجل الديمقراطية » وتشجيع وكالة الاستعلامات الأمريكية على توجيه جانب أكبر من مواردها فى تعزيز الديمقراطية ، وتشكيل «فيالق الديمقراطية » من أجل إرسال الألوف من المتطوعين الأمريكيين ذوى المواهب إلى البلاد التى تحتاج إلى خبرتهم .

وهناك دراسة بالغة الأهمية يمكن اعتبارها « صانعة فكر الرئيس كلينتون» أعدها معهد اسمه « معهد التنمية السياسية » وهو معهد متخصص يمثل فرعاً من فروع مجلس القيادة للحزب الديمقراطى ، وكلاهما (المعهد والمجلس) يقدمان الأفكار والبرامج والسياسات لتطوير فكر الحزب الديمقراطى ، والدراسة الأخيرة بعنوان : « تفويض من أجل التغيير » تحولت إلى إطار فكرى ومنهج عمل لكلينتون فى توليه الرئاسة ، خاصة أن مجلس القيادة الديمقراطى يضم ٧٥٠ من قيادات الحزب الديمقراطى من بينهم أعضاء بارزون فى الكونجرس وشخصيات حزبية مؤثرة .

وفى هذه الدراسة ، فصل خاص بالسياسة الخارجية بعنوان « قيادة أمريكية عالمية من أجل الديمقراطية » تبدأ مقدماته بأن انحسار الخطر الشيوعى يؤكد أن انتشار الديمقراطية فى العالم هو أفضل ضمان للأمن القومى الأمريكى ، ولذلك يجب أن تكون «الديمقراطية » هى نقطة الإنطلاق فى السياسة الخارجية بدل « مناهضة الشيوعية » فى الفترة السابقة ، وفى الوقت نفسه لابد أن يأخذ دعم التيار الديمقراطى فى العالم فى الاعتبار مصالح أمريكا القومية ، ودرجة تطور الدول الأخرى اقتصادياً وسياسياً ،

وهذا يستلزم زيادة الاعتمادات للمنظمات الأمريكية غير الحكومية لتشجيع المد الديمقراطى فى العالم ، خاصة وأنه فى حالات كثيرة لم يعد هناك ما يبرر تقديم المساعدات الأمنية (العسكرية) .

ومن بين المخاطر التى تواجه أمريكا فى الفترة القادمة تركز هذه الدراسة على قضايا محددة مثل انفجار الحروب الأهلية فى الاتحاد السوفيتى السابق نتيجة تفتت السلطة وزيادة الأحوال الاقتصادية سوءاً، ومثل تفجر العنف العرقى أو الطائفى كما يحدث فى البلقان ودول آسيا الوسطى ، ومثل مخاطر الصراعات الإقليمية سواء فى الشرق الأوسط أو منطقة الخليج ، ومثل تعرض المواطنين الأمريكيين لهجمات ارهابية بالخارج . . إلى آخر قائمة طويلة من المخاطر القائمة والمحتملة . .

وتضع الدراسة إطار العمل الأمريكى فى المرحلة القادمة كما يلى :

■ ان تمثل « الدبلوماسية التجارية » قلب استراتيجية الأمن الأمريكية الجديدة لتحقيق الأمن الاقتصادى الأمريكى ، ولقد سارع الرئيس كلينتون ـ عقب توليه السلطة ـ بإنشاء مجلس للأمن الاقتصادى بالبيت الأبيض موازياً لمجلس الأمن القومى مما يعنى أن هذه الدراسة ليست مجرد فكر مطروح ولكنها برنامج للعمل .

■ مساعدة « الديمقراطية الروسية » بقيادة الجهود الدولية لتوفير القروض والمساعدات لها ، وتخفيف أعباء ديونها فى فترة التحول الصعبة إلى اقتصاديات السوق الحرة والديمقراطية ، وزيادة الدعم الأمريكى لدول الكومنولث الجديد لمساعدتها على التحول من الإنتاج العسكرى إلى الإنتاج الاقتصادى وتزويدها بالخبراء لدعم المسار الديمقراطى .

■ استخدام السياسات التجارية وغيرها من وسائل الضغط لتشجيع

التحول السياسى والاقتصادى ، وزيادة الدعم الأمريكى لبناء المؤسسات الديمقراطية ـ ومضاعفة اعتمادات « الصندوق الأمريكى القومى من أجل الديمقراطية » ، (وهو منظمة غير حكومية) لنشر الديمقراطية فى العالم .

■ (اعادة صياغة سياسة المعونات الخارجية الأمريكية بحيث تكون موجهة لدعم نمو القطاع الخاص ، ودعم قيام المؤسسات الديمقراطية، والمساعدات الأمنية .

وإن كانت هذه الدراسة ترفض قيام أمريكا بدور « الشرطى العالمى » بكل تبعاته الاقتصادية والسياسية ، فإنها تقدم دوراً أمريكياً جديداً هو إرسال قوات سياسية تشكل «فيالق الديمقراطية» من آلاف الخبراء المتخصصين لتوسيع الرقعة التى تصلها «الأيدى الحانية» للمؤسسات الديمقراطية ، والأسواق . . وليقدموا ما يحتاجه ذلك قانونياً وسياسياً . . ومالياً .

هكذا تفكر الإدارة الأمريكية الجديدة . . وهكذا تعمل . . لتكون لأمريكا قيادة العالم فى ثوب جديد . . فى عالم تغيرت أهم ثوابته .

ويبقى سؤال لم تجب عنه هذه الدراسة ، ولم يتعرض له الرئيس كلينتون فى برنامجه هو : ماهو مفهوم الديمقراطية وحرية الإنسان الذى ستعمل على أساسه فيالق الديمقراطية الأمريكية فى أنحاء العالم ، هل ستنقل ذات المفهوم السائد داخل أمريكا ، وتكون حقوق الإنسان ـ فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، والبوسنة والهرسك، والصومال، والعراق مثلاً ـ متساوية مع حقوق الإنسان الأمريكى ؟ أم أن المفهوم الأمريكى سيكون «تفصيلاً » لكل حالة على حدة ؟

وهل ستعمل فيالق الديمقراطية الأمريكية فى إسرائيل أيضاً ، لكى

تضمن للفلسطينيين حقهم ـ كبشر ـ فى ممارسة الديمقراطية فى أرضهم ؟ ثم ما هو ـ بالضبط ـ دور هذه الفيالق التى ستجوب أنحاء العالم الثالث . . هل ستعقد ندوات ؟ . . هل ستلتقى بأهل الفكر وقيادات المجتمع المدنى . .؟ هل ستجتمع بالمسئولين . .؟ هل ستقيم فى البلاد أم تكتفى بزيارات طويلة أو قصيرة ؟ . . وهل ستنتهى حقيقة التحالفات القديمة بين أمريكا وأنظمة الحكم الاستبداية المعادية لشعوبها . . أم ستغمض العين عمن ترى أن وجوده يفيد المصالح الأمريكية بأكثر من وجود حكم ديمقراطى . . ؟

أسئلة كثيرة لكنها فى النهاية تعنى أن دول العالم الثالث عليها أن تستعد لاستقبال هذه الفيالق التى توشك على التحرك ، لأنها ستكون تعبيراً عن النظام العالمى الجديد الذى تقوده أمريكيا . . وهى الآن تعد نفسها لاستمرار حقبة السيادة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وإختفاء الخطر الشيوعى وتبحث فى العالم عن عدو جديد .

سنوات ضائعة ..!

ليس من الصواب أن نعقد محاكمة للجامعة العربية عن السنوات الضائعة من عمرها ، وعمرنا ، فى الجمود ، أو التردد ، أو المعارك الجانبية ، أو الشكوك المتبادلة بين دول تجمعت تحت مظلتها لأنها تريد ـ كما تقول وتعلن ـ أن تحقق الوحدة العربية ، ذلك لأن ضياع مزيد من الوقت فى الحساب والمحاكمات يزيد من رصيد الفرص الضائعة ، ولن يفيدنا أن نكيل الاتهامات ، أو نصدر أحكاماً بالإدانة ، ولكن يفيدنا أكثر معرفة مواطن الخلل وكيفية العلاج وذلك حماية للمستقبل وليس حساباً عن الماضى . .

يكفى أن نأخذ مثالاً لكيفية إنجاز العمل العربى المشترك مثل عملية تعديل ميثاق الجامعة الذى بدأ عام ١٩٧٩ بقرار من مجلس الجامعة ، ثم قرار مؤتمر القمة العاشر فى نفس العام بالإسراع فى تعديل الميثاق ، ومن لايعرف كيف تسير القاطرة العربية كان يظن أنها ستنطلق كالصاروخ فى هذا الاتجاه الذى حددته أعلى مستويات المسئولية والقيادة، ومع ذلك فقد مرحتى الآن ١٤ عاماً ولم يصدر التعديل ، وهناك من يرى أنه لن يصدر ، ولكن من المؤكد أن قرارات كثيرة سوف تصدر بالتعجيل بصدروه ، أو بإحالته إلى لجان ، رغم أن اللجان قتلته بحثاً ودراسة ، وهى تضم أعلى المستويات العلمية من رجال السياسة والدبلوماسية والقانون الدولى فى العالم العربى كله .

ويكفى أن نشير إلى أن هناك ١٣ قراراً من مؤتمرات القمة العربية ومن مجلس الجامعة ومن كل اللجان . كان الظن عقب صدور كل قرار منها ان الموضوع دخل حيز التنفيذ ، وان عصراً جديداً من العمل العربى سوف يبدأ مع التعديلات الجديدة للميثاق ، لكن ذلك ظل نوعاً من شطحات الخيال .

ففى مارس ١٩٨٠ أصدر مجلس الجامعة قراراً بتشكيل لجنة عامة تضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء من ذوى الاختصاص لدراسة مشاريع تعديل الميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية والأنظمة الداخلية ، وعقدت هذه اللجنة ٣٥ جلسة عمل طوال عام ١٩٨٣ اعتمدت بعدها نص مشروع تعديل الميثاق ماعدا بضع مسائل محددة وضعت لها أكثر من نص وتركت القرار للقمة العربية ، من هذه المسائل : مطلع ديباجة تعديل الميثاق ، وموعد انتخاب الأمين العام ، وتسمية المجلس المختص بالعمل الاقتصادى والاجتماعى ، وكيفية تسوية النزاعات بين الدول العربية فى اطار الجامعة ، ولجنة تسوية النزاعات وكيفية الإنسحاب من الجامعة ، وموعد تعديل الميثاق ، واشتراط الإجماع ، أو الأغلبية فى التصويت .

وعندما عرض على القمة العربية مشروع الميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية فى عام ١٩٨٢ أى منذ ١٢ عاماً ـ أصدرت القمة قراراً بأن « تتولى لجنة مؤلفة من وزراء خارجية ست دول ، لايجاد الصيغ التوفيقية للتعديل ، وبعد عامين كاملين أى فى عام ١٩٨٤ اتخذ مجلس الجامعة قراراً بزيادة عدد أعضاء هذه اللجنة من ستة إلى عشرة وزراء وتعديل اسم اللجنة ليصبح « لجنة تعديل » ميثاق الجامعة والعمل العربى المشترك » واجتمعت لجنة الوزراء العشرة على مستوى السفراء ـ وليس الوزراء ـ ودرست وبحثت وتوصلت إلى صيغ توفيقية لما كان موضع اختلاف فيما عدا الأحكام المتعلقة

بالإجماع فى التصويت ، فقررت رفعها إلى مؤتمر القمة لأهميتها . وفى عام ١٩٨٩ أى بعد خمس سنوات أخرى ـ قرر مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء إعادة النظر فى مشروع تعديل الميثاق وملحقاته حتى يأتى هذا التعديل مستشرفاً آفاقاً جديدة ، ومؤكداً شمولية دور الجامعة فى العمل المشترك ودفع مسيرته (انظر كيف استخدمت عبارات ذات رنين عال وكان وراءها ارادة حقيقية) وتم تشكيل فريق من كبار الخبراء العرب تولى دراسة كالتعديلات التى تقدمت بها بعض الدول الأعضاء، وأعد صيغاً توفيقية لها ، فلما عرض المشروع كاملاً بعد ذلك على مؤتمر القمة غير العادى ببغداد فى عام ١٩٩٠ ـ بعد ١١ عاماً من أول قرار ـ أصدر مؤتمر القمة قراره بعرض مشروع الميثاق على القمة القادمة (!) . فتم تشكيل فريق آخر من كبار الخبراء العرب للنظر مرة أخرى فى كل التعديلات المقترحة ، ووضع صيغ توفيقية أخرى واتم الفريق عمله وأصبح المشروع جاهزاً بكل ما يمكن أن يقال فى تعديل ميثاق الجامعة ، ولكل قاعدة بدائل جاهزة لاتنتظر إلا قراراً من القادة العرب ليعبروا ولو مرة واحدة عن إرادة موحدة، لبث الروح فى جامعتهم العربية ، واعطائها بعض الفاعلية وتحويل بعض الشعارات الجميلة إلى حقائق ، نقول بعض الشعارات ولا نقول كلها .

والميثاق فى صورته الجديدة ليس الا محاولة للتأكيد على تسوية أى نزاع ينشأ بين الدول العربية بالطرق السمية داخل الجامعة أولاً ، وبيان الإجراءات التى يجب اتباعها تحقيقاً لهذا المبدأ الذى يمكن أن يحمى الدول العربية عن نزاعات كان يمكن ألا تبلغ الحدة التى شهدها العالم العربى ـ ومازال يكتوى بنارها ـ لو كانت طرق حلها وتسويتها مقننة وواضحة ومتفقاً عليها من الجميع ، فى إطار محكمة عدل عربية تمثل الجهاز القضائى الرئيسى فى الجامعة لضمان التواصل إلى حلول عادلة لكل الخلافات العربية

الحالية والمستقبلة ، وفى التعديل قواعد جديدة للتصويت فى الجامعة بحيث لايكون القرار ملزماً إلا للدول التى تعترض عليه صراحة ، فيما عدا حالات محددة على سبيل الحصر يكون القرار فيها بأغلبية الثلثين ملزماً للجميع ، ويعطى التعديل سلطات أكبر لمجلس الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى الجامعة (وهو مكون من وزراء اقتصاد جميع الدول العربية) لتكون له فاعلية فى تطوير التعاون الاقتصادى العربى الذى نتحدث عنه كثيراً . وفى التعديل نص على إنشاء برلمان عربى (على غرار البرلمان الأوربى) ومجلس للشئون العسكرية للتنسيق ويترك التعديل المقترح الاحتمال مفتوحاً لإنشاء قوات أمن عربية لفرض وقف إطلاق النار إذا حدث نزاع مسلح بين الدول العربية، ولو كانت هذه القوات موجودة لساهمت فى انقاذ الصومال من الحرب الأهلية بدل الاستعانة بقوات أمريكية أو دولية . . وتم انقاذ الكويت من براثن العراق بايد عربية بدل التراجيديا الدولية الهائلة التى دارت فى ارض العرب وان كان انشاء هذه القوات أو انشاء البرلمان العربى أو مجلس الشئون العسكرية وغيرها من المقترحات الجميلة مسائل ـ فى العلن لا خلاف عليها، ولكن عند اللحظة الحاسمة لايصدر بشأنها القرار .

هل رأيتم أمة فى العالم تتغنى بوحدتها التى لايغلبها غلاب كما يفعل العرب . . وهل رأيتم مثلها تبديد السنوات دون اتخاذ خطوة ـ أى خطوة ـ لتحقيق درجة ـ أى درجة ـ من هذه الوحدة المفترى عليها . ؟

هل للجامعة العربية مستقبل ؟

كان كل شيء هادئاً فى مكتب الأمين العام للجامعة العربية ، الدكتور عصمت عبد المجيد وهو يتحدث إلى بثقة عن إمكان تخطى الأزمات العربية الحالية ، وإعادة بناء العلاقات بين الدول العربية على أساس من الثقة ، وفجأة اهتزت الغرفة ، وتحركت المقاعد ، وأحسست للحظة بالدوار ، بينما ظل الصفاء فى ملامح وجهه كما هو لم يتغير ، فقط قطع حديثه ليقول لى : «هذه هزة أرضية » ثم استكمل شرح تصوره المتفائل للمستقبل العربى . . قلت لنفسى : هذا هو عصمت عبد المجيد ، لم ينس دبلوماسيته حتى فى لحظة الخطر فلم يسمه زلزالا ، ولكنه قال الحقيقة كاملة بطريقة هادئة ، وواجهها بشجاعة ، وبصفاء ذهن أحسده عليه .

كان السؤال الذى ألقيته فى أول الأمر أمام الأمين العام ـ لاتخفف من وطأته على عقلى ـ هو : هل للجامعة العربية مستقبل بعد كل ما حدث وما يحدث فى العالم العربى ؟ وهل يمكن ـ حقيقة ـ أن يقوم نظام عربى موحد كما يقال فى الخطب الرسمية ، وهل شعارات مثل العمل العربى المشترك ، وحماية الأمن العربى ، مجرد أمنيات ؟

كنت فى الحقيقة ألقى الأسئلة لاعبر بها عن حيرة المواطن العربى حين يحاول أن يفهم الصورة الغريبة التى تبدو عليها الخريطة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية للعالم العربى الآن . ولم أكن أتحدث إلى الدكتور عصمت عبد المجيد بوصفه أميناً عاماً للجامعة العربية فقط بل

بوصفه أيضاً استاذاً قديماً فى القانون الدولى والعلاقات الدولية منذ حصل على الدكتوراة من جامعة باريس عام ١٩٥١ ، وكنت أشعر بأن هناك صلة للقربى تربطنى به ، فأنا أيضاً مثله خريج جامعة الاسكندرية ، مع فارق سبقه فى الزمن والعلم اللذين يجعلانه فى موقع استاذ نعرف قدره وعلمه .

ولأنى لم أكن أحمل ورقا أو جهاز تسجيل مفضلاً أن أعتمد على ما يتبقى فى الذهن من الحديث ، فإن هذا ليس حديثاً صحفياً ، ولكنه رؤية من جانبى لما فهمته من فكر الدكتور عصمت عبد المجيد الذى يعبر عن اقتناعه باسلوب هادىء جدا وبكلمات لا تحمل اى حدة على عكس كل من يفكر أو يتحدث فى الشئون العربية .

ولايستطيع أحد أن ينكر أن الأمة العربية عاشت وتعيش فى ظل مجموعة من التهديدات والتحديات وعوامل الخطر ، ومن الممكن القول بأنها كادت تقوض أسس العمل العربى ، بل والعلاقات ـ الثنائية والجماعية ـ بين الدول العربية ، كما لاينكر أحد أن هذه التهديدات والتحديات وأجهزتها وكان لها اثر على الامة وعلى أدائها وفاعليتها .

هذا أولاً : ولكن هناك ـ ثانياً ـ حقيقة مهمة ظهرت وسط هذا المأزق هى أن الدول العربية جميعها ، وبلا استثناء ، أظهرت تمسكها بالجامعة العربية ، فلم تخرج عن ذلك دولة واحدة ، وهذا شىء له أهميته ، لأنه يؤكد أن الخلافات العربية مهما اشتدت فإنه توجد معها بالتوازى رغبة لدى المختلفين أنفسهم فى الحفاظ على نقطة التقاء ، والإبقاء على إطار للاتفاق ، ويجب أن نركز على هذه الحقيقة لتظل ماثلة أمام عيوننا ، لأنها تؤكد أن الجامعة العربية ستبقى بيتاً لكل العرب ، مهما كانت حدة واتساع الخلافات التى تنشأ بين البلاد العربية ، وستظل إطاراً يعبر عن أهداف ونوايا وتطلعات حددها العرب فى ميثاق الجامعة ، وإن كانت هناك خلافات تطرأ بين الدول

العربية، فإنها مهما اشتدت وأطاحت ببعض ثوابت العلاقات بينها ، تتوقف دائماً عند نقطة لاتتجاوزها ، هى الحرص على بقاء الجامعة العربية ، ولذلك صمدت هذه الجامعة أمام خلافات كثيرة عاصفة كان من الممكن أن تجعلها شيئاً ينتمى إلى الزمن الماضى ، لكن الأيام تثبت أن كل الخلافات العربية زائلة، وأن الجامعة العربية باقية وانها ـ فى جوهرها ـ هى المؤسسة القومية الأولى التى تربط بين الدول والشعوب فى العالم العربى ، ولا بديل عنها حتى الآن ولذلك فإذا كان لدى المتشائمين فى مستقبل الجامعة العربية اسبابا كافية لتشاؤمهم، فإن لدى المتفائلين أكثر من سبب لتفاؤلهم .

هناك عواصف وزلازل فى العلاقات العربية ، حدثت وتحدث ، ولكن مازالت الثقة كإبيرة فى إمكان تجاوز آثار خلافات الماضى ، والتوصل إلى حلول لخلافات الحاضر ، والاستفادة من دروس الأزمات ، لتضميد الجراح، وإعادة بناء الثقة فى العلاقات التى تصدعت فى بعض المواقع . وبعد مرحلة إعادة بناء الثقة تأتى مرحلة العمل لجمع الشمل ، وتوحيد الصف ، وتأتى مرحلة حاجة العرب إلى التعامل بموضوعية وعقلانية مع التحولات التى تحدث فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، وفى النظام الدولى الذى يتشكل الآن ، وكل هذه ضرورات تفرض فكراً جديداً وروحاً عربية جديدة ، لأنها تتعلق بالوجود والعدم .

والتحليل الهادىء الخريطة العالم العربى الآن يكشف أن الأمة العربية ليست فى موقع الضعف كما يروج البعض ـ فى رأى الامين العام ـ فهى تملك من عناصر القوة ما يكفى لتكون حاضرة فى العالم الجديد ومؤثرة فى نظامه الدولى ، ومتفاعلة مع معطيات التطور والتحديث . . الأمة العربية ليست كياناً خامداً كما يقول المتشائمون الذين يرون واقع الحياة العربية بنظارات سوداء ، وهى اليوم قادرة على القيام بدور ـ ليس هامشياً أبداً ـ فى صياغة

النظام الدولى ، وعند هذه النقطة يقول الدكتور عصمت عبد المجيد « أننى مؤمن بأنه إذا لم تكن لنا سيطرة على أحداث الماضى ، فلتكن لنا كلمة موحدة من أجل المستقبل » ، نعم هناك من يشك فى جدوى الجامعة العربية ، لكن الجميع يعلمون أنه لا بديل فى الوقت الحاضر عن هذه الصيغة ، وهناك خلافات عربية ، نعم ، فهل نهدم الجامعة العربية لهذا السبب أم أن ذلك ادعى لى أن نزداد تمسكاً بها لكى نعمل من خلالها على حصار أثر الخلافات لكى لاتزداد وطأتها ؟ وهناك أزمات فى العالم العربى (مشاكل على الحدود والأنهار ونزاعات قبلية ومجاعات) . وهناك تحديات (تخلف عما فى العصر من قفزات فى العالم والتكنولوجيا ، وبطء التنمية ، واحتياج إلى نظام ثقافى وتعليمى جديد) فهل نترك الجامعة العربية وراء ظهورنا ونمضى بدونها أم نزداد تمسكاً بها وعملاً من داخلها للتعامل مع هذه القضايا والتحديات وبعضها قضايا ملحة لاتحتمل الانتظار يفرضها علينا التطور العالمى مثل قضايا البيئة ، وحقوق الإنسان ، والتحول السياسى والاجتماعى .

وفى النهاية فإن الجامعة العربية لاتهدد وجودها التجمعات الإقليمية لأنها ليست متعارضة معها ، ان ميثاق الجامعة ذاته فيه ما يؤكد أن واضعيه كان فى حسابهم قيام مثل هذه التجمعات الإقليمية ، وكانوا يرون ذلك خطوة على طريق التكامل العربى تضيف إلى الجامعة العربية قوة وليس العكس .

كانت هذه الأفكار مقدمة الحوار مع الدكتور عصمت عبد المجيد، الذى تهتز الأمور وبعض العقول حوله ولايهتز هو ، ويواجه الزلزال بثقة المؤمن ، وابتسامة المتفائل ، وهدوء الحكيم .

أحلام الجامعة العربية

كانت الآمال المعقودة على الجامعة العربية عند انشائها أكبر بكثير مما هى الآن . ثم تراجعت الأحلام حول قدرة هذه المنظمة الإقليمية من حلم الوحدة العربية إلى حلم بتحقيق التضامن لا أكثر ، ثم تراجع الحلم إلى مجرد وحدة الصف العربى (دون وحدة الهدف) وظلت الخطوات إلى الوراء واحدة بعد الأخرى إلى أن ساء الحال ، وأصبحت عوامل الخلاف أكثر من عوامل الاتفاق فلم يعد من حلم للأمة العربية إلا الإبقاء على وجود الجامعة العربية ، والسعى إلى إزالة الخلافات بين الدول العربية (وهى خلافات بعدد الدول العربية مضروبة فى عشرة على الأقل) وأرجاء المعارك والتفجرات العربية إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

كان الطموح منذ ما يقرب من أربعين عاماً قد وصل إلى حد وضع تصورات لجعل الدول العربية كياناً إقليمياً متكاملاً يجمع عناصر القوة ليجعل من الأجزاء واحداً صحيحاً . وكانت هناك مشروعات طموحة .

● كان هناك مثلاً مشروع للتكامل الاقتصادى وإنشاء سوق عربية مشتركة ومشروع لإقرار حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال .

● وكان هناك تصور لإنشاء برلمان عربى ، وكان هذا التصور أسبق من فكرة البرلمان الأوربى ، ولكن دول أوروبا حين بدأت خطواتها لتحقيق وحدتها كانت لديها الإرادة السياسية قد توافرت، والقدرة على العمل

تكاملت، ولم تكن تعرف منهج تحقيق الوحدة بالخطب والمشاعر وحدها، ولذلك تجاوزت تناقضاتها السياسية والاقتصادية واختلاف اللغة والمذاهب الدينية، ومازال العرب يتحدثون عن عوامل الوحدة الأزلية، فى الأرض، واللغة، والتاريخ، بينما هم إما فى حالة حرب مع بعضهم البعض، أو فى حالة استعداد لحرب، وليس هناك عدو تحشد له القوات العسكرية فى أى دولة عربية.. إلا وهو عدو عربى.

● وكان هناك مشروع لإنشاء مجلس دائم للدفاع العربى كخطوة للتنسيق بين الجيوش والأسلحة والتدريب والقيادة والخطط إلى أن يحين وقت للوحدة، ومشروع آخر لإنشاء قوة طوارىء عربية، تمثل اليد التى ترتضيها الدول العربية لتحول دون طغيان دولة عربية على أخرى أو خروج دولة منها على الشرعية العربية، ولو كانت هذه القوات موجودة، ووقفت على حدود العراق والكويت حين بدأت نذر الخطر، لكان مسار التاريخ قد تغير..!

● وكان هناك مشروع ميثاق لحقوق الإنسان العربى. فهناك الميثاق العالمى لحقوق الإنسان، ثم أصبح هناك ميثاق لحقوق الإنسان الافريقى، بينما تعثر الميثاق العربى.. ثم ألقى إلى النسيان.

● وكانت هناك دراسات كثيرة استغرقت سنوات منذ ميلاد الجامعة العربية لإنشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات بين الدول العربية على أساس من الشرعية، وفى ميثاق الجامعة ذاته وضعت المادة ١٩ للنص على هذه المحكمة، ومر مشروع إنشائها بمراحل عديدة، من لجان الخبراء، إلى اجتماعات وزراء العدل العرب، إلى تقديم كل دولة ما شاءت من مقترحات لتعديل المشروع المقترح، وانتهى ذلك كله منذ سنوات، ومع ذلك فإن المشروع بعد استكمال دراسته مازال ينتظر القرار السياسى، رغم ما فى نظام المحكمة من نص صريح على أن يكون لجوء الدول إليها لحل المنازعات

اختيارياً ، وبمبادرة من الدول ، أو بقرار من مؤتمر القمة العربية ، أو بما ورد فيه نص بأن يكون حل الخلاف فيه لهذه المحكمة ، ومع ذلك فإن هذا الحلم يبدو بعيداً .

● وإن كان الأمين العام، الدكتور عصمت عبد المجيد، مازال متفائلاً ويرى إمكان إنشاء هذه المحكمة لتبدأ عملها بالنظر فى خلافات الحدود القائمة (والمزمنة) وتنزع بذلك فتيلاً للتوتر ، خاصة وان كل الدول العربية لديها خلافات حدود ، وغزو العراق للكويت بدأ بخلاف حول حقل بترول الرميلة وحول بعض علامات الحدود ، وكل الحدود العربية عليها منازعات لا تجد حلاً إلا بتأجيل الانفجار .

● وكان الطموح قد وصل فى عام ١٩٥٤ إلى حد اعداد مشروع اتفاق للجنسية مر بجميع المراحل الفنية وأقرته اللجنة القانونية وعرض على مجلس الجامعة ثم توقف، وكان فيه تجسيد للحلم الذى أصبح الآن بعيداً ، وهو أن تكون الجنسية « عربى » لكل من ينتمى إلى إحدى الدول العربية . وتكتسب المرأة العربية بالزواج جنسية زوجها العربى تلقائياً ، وتسقط عنها جنسيتها الأصلية ، وإذا انتهت الزوجية تسترد جنسيتها الأولى .

● وكانت هناك اتفاقية على وشك الإصدار لتنظيم إقامة العرب فى الدول العربية وانتقالهم فيما بينها ، يضمن لهم حرية دخول كل البلاد العربية ، وحرية التنقل ، والإقامة ، والتوطن ، وحرية مغادرتها بدون الخضوع لقيود غير التى يخضع لها مواطنو كل دولة ، وتسوى هذه الإتفاقية بين المواطنين العرب الوافدين فى دولة عربية وبين مواطنى الدولة ذاتها فى العمل والتملك وسائر الحقوق والواجبات ، ولا يدفع ضريبة أو رسماً مالم يكن مفروضاً على أهل البلاد . .

كل هذه الأحلام ابتعدت كل يوم خطوة ، وبعد حماقة غزو العراق

للكويت لم تعد أحاديث الوحدة إلا مجالاً للشعراء والرومانسيين ، فقد أصبح الحد الأدنى من الشروط الموضوعية لتحقيقها غير متوافر ، فالحد الأدنى من الثقة غير قائم، والنزاعات العربية ذات الطبيعة القانونية أو السياسية لم تصل إلى تسوية ، وإرادة التكامل لم تعد موجودة بدرجة تحفز للعمل ، ويكفى أن نرى الصومال ونتائج الحرب الأهلية فيه من انهيار الدولة، وانفلات الأمن ، وانتشار المجاعة إلى حد تساقط الموتى جوعاً بالآلاف ، ويكفى أن نستعرض الألغام المنتشرة فى العالم العربى ، من النزاعات القائمة بين الأطراف العربية ، والفجوة الغذائية المتزايدة ، والخطر الذى تمثله التهديدات حول المياه التى تتدفق فى دول عربية ومصادرها موجودة خارج حدود العالم العربى ، وتزايد الفجوة التكنولوجية وازدياد العالم العربى تخلفاً عن معطيات العصر علمياً وصناعياً وتكنولوجياً ، ونقص الموارد المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة فى غياب نظام عربى دائم لتوفير هذه الموارد للدول المحتاجة إليها ، وأخيراً عدم وجود صيغة مناسبة لإدارة علاقات الدول العربية مع دول الجوار .

وسط هذا المناخ العربى (الملبد بالغيوم كما أراه) ،وجدت عند الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد ثقة فى إمكان تجاوز هذه الأوضاع ، من خلال الجامعة العربية ، قال لى : إن الجامعة العربية هى التجسيد للإدارة والأهداف العربية ، وهى الحصن للعرب يلجأون إليه لبحث مشاكلهم ، ولتسوية خلافاتهم ، وإذا كانت الخلافات كثيرة فهى فى النهاية خلافات يمكن حلها ، ومصالح الدول العربية واحدة على المدى الطويل ، وإذا أرادت الجامعة أن تعد سجلاً لما لم تحققه فقد يكون سجلاً كبيراً، ولكن لابد أن تحصى ما حققته فسوف يكون أكبر فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ساهمت فى دعم استقلال وسيادة الدول العربية

فى مواجهة التهديدات ، وأخيراً فإن الجامعة العربية ـ مهما يكن الحال ـ يمكن أن تعمل الكثير فى إدارة الأزمات فى النظام العربى . وهى فقط تحتاج إلى مزيد من الدعم والمساندة والثقة فيها وفى جدواها والعمل داخلها على هذا الاساس .

ولابد أن يكون لدينا واحد على الأقل متفائل له ثقل ووزن الدكتور عصمت عبد المجيد ، وله موقعه المؤثر ليعمل على تحقيق ما ينادى به من إقامة بنية تعاون أقوى، تستطيع إيجاد الهيكل السياسى والاقتصادى الذى يحمى أجيالنا القادمة فى عالم سيكون تحت سيطرة ورحمة العمالقة الأقوياء ، ومازال أمام العرب فرصة ليشاركوا ـ بوحدتهم ـ فى صياغة النظام الدولى الجديد قبل أن يكونوا من ضحاياه !

وأعتقد أن الدكتور عصمت عبد المجيد على حق إلى حد بعيد ، لأن العرب إذا كانوا قد فقدوا القدرة على الفعل . . فيجب ألا يفقدوا القدرة على الحلم . . والمحاولة .

إعادة اكتشاف الجامعة العربية !

بقدر ما كانت الآمال مزدهرة وواسعة عند بدء إنشاء الجامعة العربية ، أصبح الشعور بالإحباط هو البديل المطروح الآن ، لولا قلة من عقلاء الأمة يدركون أن أى شكل من أشكال التجمع العربى فى حدود الممكن الآن أفضل من لاشىء ، وأن نقطة ضوء واحدة يمكن البدء بها لإنارة عالم بأسره، وأن ظاهر الانقسام العربى الحالى لايعبر عن المعطيات الحقيقية للواقع العربى، ولذلك فإن الحرس القديم للفكرة العربية يتنادى الآن للتجمع فى مواجهة دعاة التشرذم تحت شعار الوطنية، ورغبة فى هدم كل شكل من أشكال الإلتقاء العربى، وأول وأبسط هذه الأشكال : الجامعة العربية .

وفيما يبدو فإن الدكتور عصمت عبد المجيد كان مشغولاً طوال الفترة منذ انتخابه بالإجماع أميناً عاماً وإلى الآن فى إعادة اكتشاف الجامعة العربية ليضع يده على نقاط القوة التى يمكن البدء منها ونقاط الضعف التى يجب معالجتها ، وفيما يبدو فإن منطقه مازال كما كان منذ البداية : أن الرابطة القومية العربية ودوافع المصالح الفردية والجماعية للدول العربية جميعاً التى كانت حافزاً لإنشاء هذه الجامعة مازالت قائمة حتى اليوم ـ لم تنتقص ـ رغم الغيوم التى تحجب الرؤية عن بعض العيون .

وكالعادة فإن إحدى مهام الأمين العام للجامعة العربية أن يتلقى ـ

بالنيابة عن جميع أعضائها ـ سهام النقد والاتهام من المفكرين والسياسيين على حد سواء وكأنه المسئول عن حالة التمزق القائمة ، أو كأن جهاز الجامعة العربية يملك عصا سحرية فى يد الأمين العام يحركها كيفما شاء لكنه لا يفعل ، ولا يدركون أن الأمين العام لايعمل إلا تنفيذاً لسياسات موضوعة، وهذه السياسات هى التى تجعل الجامعة على الحالة التى نراها عليها ، ولايمكن أن تقوى الجامعة العربية وتتحرك بفاعلية، ويكون لها دور مؤثر فى الحياة السياسية والاقتصادية العربية إلا إذا اتفقت إرادات الدول العربية على ذلك . وبدون هذا الالتقاء لايستطيع الأمين العام، ولا جهاز الجامعة، أن يقود عالماً عربياً لم تتوافر فيه إرادة التكامل ، ويؤثر البقاء فى مرحلة ترديد قصائد الشعر انفعالاً بالفكرة القومية، دون أن يصل إلى مرحلة العمل .

والذين يتحدثون عن الأمن القومى العربى فى الأدبيات السياسية لايريدون أن يروا حقيقة أن اعتبارات الأمن القطرية هى الشغل الشاغل فى كل بلد عربى ، وكل تعاون ، أو تنسيق ، أو محاولة للتكامل فى هذا الطريق مليئة بالحساسيات ، وحتى الآن لم يستقر مبدأ يبدو بسيطاً ـ لكنه مع ذلك عند واضعى السياسات بعيد عن حساباتهم ـ وهو أنه لاتعارض ـ أو من الممكن ألا يكون هناك تعارض ـ بين أمن كل دولة عربية على حدة وأمن كل الدول العربية مجتمعة فيما نسميه الأمن القومى العربى . من الممكن أن ندرك ان اعتبارات وحسابات الأمن فى الحالين متكاملة ، بل إن المصلحة القطرية الضيقة لن تجد ذاتها ـ عند تعرض أمنها للخطر ـ إلا فى ظل تكاملها مع مصلحة الدول الأخرى مجتمعة ، وأيضاً عند تحليل تناقض آخر يظهر فى الفكر والعمل العربى بين الوطنية والقومية ، وكأن احداهما لابد أن تكون بديلاً عن الأخرى ولايمكن أن تتسع المساحة لهما معا (مساحة الفرد العربى

ووجدانه ، أو مساحة البعد العربى بحدوده الجغرافية ، أو مساحة العالم العربى القائم الآن بتقسيماته ، دون الوقوع فى رومانسية النظرة إليه على أنه وطن واحد بالفعل، فكونه وطناً واحداً هدف وليس أمراً واقعاً ، وتكفى إشارة إلى تعقيدات تأشيرات الدخول والخروج والإقامة وتفرقة المعاملة بين ا وطنى والأجنبى الأوربى أو الأمريكى والأجنبى وبين . . العربى فى البلاد العربية!) فإن النظرة المقيدة بحدود الواقع ، فضلاً عن النظرة المستقبلية، سوف ترى أن الوطنية حجر فى بناء القومية، وليست نقيضاً لها، أو بديلاً عنها .

ويبدو أن حركة ما سوف تحدث فى هذا الاتجاه ، فلقد اتخذ مجلس الجامعة فى دورته الأخيرة قراراً بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومى العربى ، ولأول مرة يبدو المجلس متعجلاً فيحدد أجلاً لانتهاء الدراسة لايجاوز ستة أشهر ، ويضع ضمانة أخرى للجدية بتشكيل لجنة وزارية من عدد من الدول العربية لتحديد الإطار ومناقشة الدراسة وإعداد الملاحظات لعرضها على مجلس الجامعة فى سبتمبر القادم ، وقد يكون ذلك إيذانا بمرحلة من الجدية فى تناول موضوع الأمن القومى الذى مازال يواجه من الشكوك والعقبات أكثر مما يلقى من الفهم والعمل .

وقد تكون خطوة فى مفهوم الأمن القومى العربى وقفة الدول العربية بالإجماع ضد تقسيم العراق أو تجزئة أراضيه ، وسعيها إلى تخفيف المعاناة عن الشعب العراقى ، هنا تفرقة تبدو فيها الواقعية والنضج السياسى الذى يتفق مع أوضاع العالم الجديد . . تفرقة بين العراق كبلد وشعب عربى وبين حاكم العراق وأطماعه . . وتفرقة بين انتزاع استقلال الكويت من براثن من اعتدى عليها ، وبين نزعة الانتقام العشوائية الجاهلية التى تصيب بشكل مباشر جزءاً من الوطن العربى ، وتصيب الوطن العربى كله بشكل غير

مباشر، وتحطم جيشاً هو فى النهاية قوة مضاعفة للقوة العربية ككل ، وتصيب شعباً عربياً لن يدفع ثمن تمزقه إلا العرب مجتمعين، إن لم يكن اليوم فغداً ، أو بعد غد . فالوقوف بحزم ضد أطماع السيطرة وجنون القوة شىء ، وهدم كيان دولة عربية شىء آخر . . ولايمكن أن يحقق مصلحة لأى بلد عربى . .

وقد تكون خطوة فى هذا الطريق أيضاً تحرك الجامعة العربية لحل الأزمة الليبية بتشكيل لجنة قانونية من الجامعة والأمم المتحدة ، ولو قدر لهذا التحرك التنفيذ لكان ممكناً التوصل إلى حل مناسب ، خاصة بعد أن تأكد حرص ليبيا على نبذها الكامل لكل أشكال الإرهاب ، وتعاونها مع جهود القضاء عليه ، واستعدادها للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة فى إجراء تحقيق محايد أو المثول أمام محكمة محايدة للوصول إلى الحقيقة فى حادث الطائرتين الأمريكية والفرنسية . . على أى حال تحركت الجامعة العربية ومازالت تعمل فى هذه الأزمة ، وهذه إيجابية تذكر .

العقبة الكبرى هى أن العمل العربى فى المجال الاقتصادى مازال كسيحاً، والجامعة العربية تحاول ، لكن اعتبارات عديدة تحول دون تحقيق الهدف وتشد إلى الوراء بينما يشهد العالم تكتلات اقتصادية ومالية ضخمة كالوحدة الأوربية التى تأسست بمعاهدة ماستريخت ، فإن محاولات تقوية الجامعة العربية كنظام إقليمى لتكون تجسيداً لتجمع اقتصادى وسياسى وأمنى عربى ، تواجه مقاومة وعرقلة ظاهرة وخفية .

من الممكن أن تكون الجامعة العربية ـ حتى بوضعها الحالى ـ أداة تجميع للشظايا المتناثرة ، والكواكب السابحة فى أفلاكها الخاصة ، لكن ذلك يقتضى البدء من جديد ، من النظرة إلى الجامعة العربية ذاتها ، وإذا كان هناك من يرى أن هذه الجامعة يمكن أن تقوى بالاستفادة من تناقضات

القوى الكبرى فى العالم فإن الدكتور عصمت عبد المجيد يرى خطأ هذا المنطلق ، وليست هناك بداية صحيحة إلا تقوية الذات وإعادة البناء الاقتصادى العربى ، وترسيخ الديمقراطية السياسية فى العالم العربى .

ان الأمم الحية تعيد اكتشافاتها من آن لآخر ، وسوف تبرهن الدول العربية على أنها مازالت حية إذا فعلت ذلك ، وإن كانت الجامعة العربية ـ فيما يبدو ـ مازالت حية لأنها تعيش الآن فى مرحلة تعيد فيها اكتشاف ذاتها وتستطلع آفاق الحركة الممكنة اليوم وغدا . ولابد أن يأتى يوم ـ نرجو أن يكون قريباً ـ يكتشف فيه القادة ان الجامعة العربية ككيان قائم يستحق الحفاظ عليه ودعمه وتقويته والعمل فيه بجدية ، وان كانت العلاقات الثنائية او الجماعية خارج الجامعة ، تبدو الآن افضل وأكثر تحقيقا للهدف . فسوف تظهر الحقيقة ـ وهى ليست خافية الآن ـ ليعرف من لايعرف ان الشظايا العربية المتناثرة على الخريطة السياسية الدولية لن يكون لها فى حسابات القوة مكان الا اذا تجمعت ، وضمها كيان واحد .

تحذير من هناك

فى عام ١٩٨٥ عقد الحكيم الإفريقى « هو فيه بواتيه » رئيس جمهورية ساحل العاج* مؤتمراً صحفياً حضره ٢٠٠ من ممثلى صحافة العالم وظل يتحدث فيه خمس ساعات ونصف الساعة ، ويبدو أنه كان يحتفل ببلوغه الخامسة والثمانين بطريقته الخاصة ، بأن يتخلص ساعات من قيود الدبلوماسية وصياغاتها الرقيقة ، ويترك أفكاره تتداعى تداعياً حراً ، ويعبر عنها بتلقائية وصراحة . .

وقال الحكيم الافريقى العجوز كلاماً يجب أن يتفهمه العرب جيداً ، فى هذه الفترة بالذات، ومن هذا الرجل بالذات صاحب الخبرة الطويلة . . المشهور بقلة الكلام . . الذى خرج عن الصمت الذى فرضه على نفسه ليقول كلمة حق .

خصص رئيس ساحل العاج جانباً كبيراً من مؤتمره لتوجيه تعنيف للعرب بسبب انقساماتهم ، مع تلميح إلى أن بلاده ستعيد علاقاتها مع إسرائيل لينضم بذلك إلى زائير وليبيريا اللتين اعادتا علاقاتهما بإسرائيل وتساءل ـ من هناك ـ « الذين يعتبرون أنفسهم المدافعين عن القضية الفلسطينية ، لماذا لم يفعلوا شيئاً . . » وارتفعت حدة كلماته وهو يخاطب العرب « هل أنتم يا عرب لديكم سياسة موحدة تجاه القضية الفلسطينية . . ؟ ابدأوا بأن تتفهموا

* توفى هو فيه بواتية فى ديسمبر ١٩٩٣ .

فيما بينكم حقيقة ما تفعلون فى النزاع العراقى الإيرانى . . ماذا تفعلون ؟ جانب منكم يساند إيران، والجانب الآخر يساند العراق . . إلى أين تذهبون؟ أريد أن أكون حراً فى حديثى إلى العرب ، وأريد أن أكون حراً فى أن أتكلم مع الإسرائيليين . . يا عرب . . انتم لا تتفقون إلا على خلافاتكم ، يجب أن تتعلموا أن الادانات لا تحل المشاكل . . !

بهذه الكلمات الحادة كالسكين تحدث الحكيم الإفريقى ، وفى كلماته تحذير ، ونذير . . وهى مقدمة لسكاكين أخرى يجب أن نهيىء أنفسنا لطعناتها ـ وربما أشد منها ـ من جهات أخرى كثيرة .

حقيقة أن هناك أطرافاً تستفيد من بقاء حالة التمزق العربى ، وهناك أطراف ساهمت بكل ما تملك من قوة لكل تصل به إلى هذه الدرجة ، وأطراف زرعت بذور الخلاف ، وربطت أجزاء من الوطن العربى بآلة جهنمية تبتعد بها عن بقية الأجزاء لتلقى بها بعد ذلك إلى الجحيم ، وتأتينا الأيام بالنذير بعد النذير أن انتبهوا فالحصار يحكم حلقاته حولكم وإذا تباطأتم، فلن تجدوا منفذاً إلى الحياة كأمة لها دور ومكان .

فى مرحلة بلغ بنا الطموح مداه ، حتى تصورنا أن العرب يمكن أن يصلوا إلى « وحدة الصف » ليكونوا أمة واحدة وقوة واحدة وكياناً واحداً لكن الصفعات التى تلقيناها جعلتنا نفيق إلى الحقيقة ، فاكتفينا بالدعوة ـ فى مرحلة أخرى ـ إلى « وحدة الهدف » ولكن الأيام جاءت بما يجعل حتى هذا الأمل المتواضع يبدو بعيداً ، وقد يكفى فى هذه المرحلة أن نطالب بوقف الحروب العربية ـ العربية المباشرة وغير المباشرة ، وإعلان هدنة « بين العرب، و« تطبيع العلاقات » . . فيما بينهم ، فقد يكون ممكناً بعد ذلك تجميع موقف عربى أمام الأخطار التى تهدد الوجود العربى ذاته ، وربما بعد ذلك يمكن بلورة استراتيجية قومية .

ان العرب بخلافاتهم يفقدون كل يوم أرضاً جديدة ويتلقون كل يوم صفعة جديدة ، وبخلافاتهم يغفلون عن عناصر القوة التى يملكونها : الثقل البشرى ، والموارد الاقتصادية الضخمة ـ التى يبددها السفه ـ والسوق الواسعة ، والتاريخ المشترك ، واللغة الواحدة ، والقيم الحضارية والروحية الواحدة . . وكلها عوامل كافية لظهور عملاق هائل فى المنطقة له كلمة وتأثير فى استراتيجيتها وفى موازين القوى فيها . .

. . يا عرب : اديروا رؤوسكم لحظة تجاه ساحل العاج ، فمن هناك جاءكم صوت عاقل بالإنذار والتحذير ، وكل يوم سيأتيكم صوت مماثل جديد ، إلى أن تخلصوا أنفسكم من الشباك المنصوبة لكم ، وتستعيدوا القدرة على استشراف المستقبل ، وتختاروا لأنفسكم الطريق والمصير .

التمزق العربى .. ونتائجه فى افريقيا

خلال السنوات الثلاث الماضية عادت مصر إلى دورها الأفريقى ، وعادت افريقيا إلى مكانها الطبيعى فى الاستراتيجية المصرية باعتبارها العمق الجغرافى ، والتوجه السياسى الرئيسى بعد التوجه العربى ، وهى انتماؤنا الذى لا نسمح بالتقليل من أهميته تحت أى ظرف أو دعوى ، ولأن ابتعاد مصر عن افريقيا لايعنى ألا تصغير حجمها وتقليل تأثيرها وانتزاعها من التربة التى أثمرت لها مواقف تأييد لايمكن نسيانها . وتبدو أهمية الدور المصرى فى افريقيا إذا تتبعنا خيطا واحداً من الخيوط المعقدة المتشابكة التى تلف القارة السوداء ، لنرى مثلاً كيف أن تسلسل الأحداث فى الفترة الأخيرة يبين مدى حرص قادة إسرائيل على غزو افريقيا ، بعد أن قطعت دولها علاقاتها الدبلوماسية معها فى أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ ، ولكن إسرائيل لم تتوقف خلال السنوات الإحدى عشرة التى مضت على العمل ببطء ومثابرة للتقدم خطوة بعد خطوة فى اتجاه هدفها، وهى الآن تلوح بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تحتاجها معظم دول القارة، بعد ان استطاعت أن تغرى زائير وليبريا بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، واحتفظت بالمستوى الثانى من التمثيل الدبلوماسى بالإبقاء على بعثات دبلوماسية لرعاية المصالح الإسرائيلية فى ٨ دول افريقية أخرى ، ثم بدأت أخيراً فى مضاعفة نشاطها لتعود إلى إفريقيا كما كانت قبل ١٩٧٣ فى إطار خطتها للقضاء على عزلتها السياسية والاقتصادية التى فرضت عليها لفترة فى معظم

دول العالم الثالث ووصلت بها إلى درجة كانت فيها مرفوضة دولياً ، لتصرفاتها الرافضة للسلام العادل، واقرار حقوق الشعب الفلسطينى، وضربها عرض الحائط بقرارات المجتمع الدولى .

وعلاقات إسرائيل القوية معروفة مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية المنبوذة * والمرفوضة دولياً هى الأخرى، وهى تزداد اتساعاً فى العلاقات التجارية والاقتصادية أو التعاون العسكرى أو فى تنسيق المواقف السياسية ، وكذلك أصبح معروفاً ما وراء نقل يهود أثيوبيا ليصبحوا قوة مضاعفة إلى إسرائيل . وليس خفياً أن إسرائيل تقوم بدور كبير فى إفريقيا ضد المصالح العربية فيها . ويكفى أن نرى أحد مسئولى التخطيط الإسرائيلى مثل « ناومى كازان » رئيس قسم الدراسات الإفريقية بالجامعة العبرية وهو يحدد اتجاهات الاستراتيجية الإسرائيلية الآن فيقول : « إن عودة العلاقات مع افريقيا هى أول وأعظم اهتماماتنا ، ولذلك فإنه من الطبيعى بالنسبة لاسرائيل أن تسعى إلى العودة الآن » ثم يشير إلى أن هناك صراعاً قوياً فى افريقيا بين صورتين لاسرائيل ، صورة إسرائيل القادرة على تحويل الصحارى إلى مزارع منتجة ، وصورة إسرائيل العدوانية التى تساند بالقوة أطماعها التوسعية على حساب حقوق العرب من ناحية وتساعد أنظمة هشة مرفوضة من شعوبها من ناحية، والصعوبة أمام إسرائيل ان تبيع الصورتين معاً فى افريقيا .

واسرائيل تبيع أسلحة بانتظام لست دول فى افريقيا السوداء وتتعامل بغير انتظام مع دول أخرى ، وهذه حقيقة معروفة ومنشورة ، ولاتزال اسرائيل حريصة على دورها القديم بالسيطرة على الدول الافريقية المستقلة حديثاً عن

(*) خرجت حكومة جنوب افريقيا هذا العام (١٩٩٣) من عزلتها وانهت دول العالم ومنها مصر مقاطعتها سياسياً واقتصادياً بعد الاصلاحات السياسية التى خففت بها حكمها العنصرى وفتحت الطريق أمام تطور ديمقراطى محتمل .

طريق خبراء الزراعة والخبراء العسكريين والأطباء، ولاتزال حريصة على فتح أبواب جامعاتها وتدريب أبناء الدول الحديثة التى تفتقر إلى الكوادر الفنية والإدارية ، ويقدر عدد الذين أتموا تعليمهم وتدريبهم فى إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بسبعة آلاف دارس يتولون الآن مواقع لها تأثيرها فى دولهم ، وفى وقت من الأوقات ـ قبل ٧٣ ـ كانت إسرائيل تباهى بأن لها ٢٧ سفارة فى إفريقيا أكثر مما للولايات المتحدة نفسها . وكانت مطمئنة إلى أنها بالمقابل ستجد من دول القارة سنداً لها .

وكان لمنظمة الوحدة الإفريقية دور فى الموقف الإفريقى المتشدد نسبياً تجاه اسرائيل لأنها تضم فى عضويتها دولاً عربية وإسلامية ، ولكن الفترة الأخيرة شهدت تمزقاً عربياً انعكست آثاره فى السياسات العربية فى إفريقيا وظهرت نتائجه فى المنظمة الإفريقية ، ومع التمزق كان هناك دول عربية غنية وعدت بأكثر مما حققت ، ويضاف إلى ذلك أن منظمة الوحدة الإفريقية فقدت بعض تأثيرها وتماسكها والأكثر من ذلك فإن الثقة بالنفس اهتزت فى كثير من الدول الإفريقية نتيجة عوامل كثيرة أهمها القحط ، والجفاف ، والتدهور الاقتصادى ، وعدم الاستقرار السياسى . هذه العوامل كلها يبدو أنها ليست واضحة بحجمها الحقيقى أمام كثير من البلاد العربية لتدرك أن الوقت ليس فى صالحها ، وان كل أرض تفقدها الآن فى افريقيا سوف يكون من الصعب عليها أن تستعيدها بعد ذلك .

ولابد أن تتنبه الدول العربية إلى أن إسرائيل فى محاولاتها لإعادة العلاقات مع دول إفريقيا السوداء تلعب بورقة جديدة هى الورقة الليبية بأن تقدم معلومات عن نشاط ليبيا فى إفريقيا التى تتوصل إليها مخابراتها « الموساد » . وتزكى المخاوف الإفريقية بأن ليبيا لها مطامع تهدد استقلال بعض دول القارة . وتبدو إسرائيل متعاطفة مع محاولات الدول الإفريقية لحماية نفسها .

حتى أصبحت هذه المساعدة الإسرائيلية للدول الإفريقية واحدة من أهم الأسلحة الإسرائيلية فى المفاوضات السرية التى تحاول فيها اسرائيل إقناع جميع الدول الإفريقية بإعادة سفرائها إلى تل أبيب ، «والورقة الليبية» ليست الا مجموعة اكاذيب واوهام من صناعة اسرائيل واجهزة اعلامها . ونتيجة لهذا الجهد ترتبط إسرائيل بروابط تجارية وزراعية وعسكرية مع ٢٢ دولة إفريقية يعمل فيها أكثر من ٤ آلاف إسرائيلى فى مجالات مختلفة .

واسرائيل تكرر الآن ما فعلته فى أمريكا اللاتينية ، فهى تقوم بحملة هادئة ، تربط نفسها فيها بدول تواجه تهديدات خارجية « مثل السلفادور » وتكسب الكثير بفضل الخوف الذى تبثه . . وهكذا تساعد اجهزة الاعلام والدبلوماسية الاسرائيلية فيما تسميه « الورقة الليبية » إسرائيل فى تنفيذ مخططها فى إفريقيا .

ونعود إلى الموقف العربى من كل ذلك ، لنرى ماذا يفعل التمزق وغياب الاستراتيجية العربية الموحدة . . لنكرر سؤالاً أصبح تقليدياً حتى يفيق بعض القادة العرب والسؤال هو : هل تعرفون أى أهداف تتحقق وأى خطط تنفذ بسهولة بفضل اختلافاتكم وسهام بعضكم الموجهة إلى البعض الآخر . . ومصيبة أن يكون البعض مدركاً بالضبط الأهداف التى يخدمها !

آخر قرار أصدره الرئيس العراقى صدام حسين يقضى باعتبار مسابقات كرة القدم بين أندية العراق بعد الهزيمة العسكرية والسياسية الساحقة التى منى بها بطولة ذات طابع قومى ، وإطلاق اسم « أم المعارك » عليها ، وإقامتها سنوياً تخليداً لذكرى حرب الخليج ، وتخصيص ١٥٠ ألف دينار عراقى للفريق الفائز بالبطولة فيها . . وقد حرصت وكالات الأنباء على إبراز تصريح نشرته صحيفة «البعث» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم قال فيه عدى ابن الرئيس صدام حسين ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة هناك بأنه قد تقرر بناء استاد جديد فى بغداد بتسع لمائة وخمسين ألف مشاهد . . !

لم تبد الوكالات اهتمامها بهذا الخبر كنوع من التسلية أو التسرية على القراء ، ولكنها اختارت بعناية نموذجاً يمثل التفكير القائم الآن بعد ما جرى من حرب ودمار وما تتناقله البعثات الرسمة والتقارير عن حالة العراق بعد الحرب من جوع يقتل الرجال والأطفال ونقص فى الأدوية الضرورية ، بينما الحاكم مازال يفكر بنفس الطريقة التى كأن يفكر بها قبل وقوع الكارثة وكان شيئاً لم يحدث ، ليس لأنه يعيش فى غيبوبة ، ولكن لأنه يريد أن يفرض على شعبه استمرار الغيبوبة ، ولعل فى الخبر ما يكفى لبناء تصور عن حالة العرب فى ظل الفلسفة السائدة القائمة على تجاهل الواقع والتعامل مع الوهم ، فكل شىء يسير فى تصور أكثر النظم الحاكمة على ما يرام بحمد

الله ، وبفضل القيادة الرشيدة فى كل بلد عربى التى اختارتها العناية الالهية فى الوقت الصحيح لكى تأتى بما لم يأت به الاوائل . . !

لقد تعجل المحللون ـ حتى قبل اندلاع عاصفة الصحراء ـ فتصوروا أن هذه الأزمة التى اهتزت لها الكرة الأرضية وتداعت آثارها على قارات العالم ومراكز القوة فيها ، وتحركت فيها جيوش من كل فج عميق ، وأطلقت متفجرات تفوق ضعف ما أطلق فى الحرب العالمية الثانية) . سوف تغير حالة التدهور العربى القائمة ، أو تدفع إلى تغييرات أساسية داخل كل دولة تحقق فيها ديمقراطية حقيقية (بعد أن ظهر إلى أى مدى يمكن أن تدفع نظم الحكم الفردية شعوبها إلى الخراب) . كما تصوروا أن نظاماً عربياً جديداً سوف يولد من المأساة ، وأن جامعة عربية جديدة سوف تظهر إلى الوجود ، وأن فكراً سياسياً واستراتيجياً جديداً سوف يسود العالم العربى يعطى لهذا العالم العربى الضائع كياناً فيه قدر من التماسك والقوة ، ويجعله قادراً على الوقوف على قدميه ، بينما العالم خارجه يتجه بسرعة إلى إعادة تشكيل القوى الفاعلة . . فلن يكون له نصيب بعد ذلك أبداً . .

لكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، وإنما حدث العكس ، فما كادت تنتهى عاصفة الصحراء حتى ألقت كل دولة أبوابها على نفسها ـ أو كادت ـ وظنت أنها أصبحت فى مأمن ، وزال شعور الخطر دون زوال الخطر ذاته ، وساد شعور بأن الارتباط بالنظام الدولى الجديد يعنى الاستسلام له كما يبدو الآن ، والتعامل معه من منطلق العرفان والتفويض ، دون تفكير فى دور يمكن أن يلعبه العالم العربى فى هذا النظام الذى لم يتم تشكيله بعد ، وإنما ظهرت بداياته ، ومازال فى مرحلة التكوين ، بما فيها من انتهاء وجود الاتحاد السوفيتى بصورته القديمة ، وظهور أوربا الموحدة ١٩٩٢ ، وصعود اليابان من حالة الاكتفاء بالقوة الاقتصادية لتخطو نحو القوة السياسية ، بل

والعسكرية، وعلى المستوى الإقليمى تتحرك إيران وتركيا لاكتساب مواقع قوة جديدة سوف تكون مؤثرة ، وبشكل مباشر ، على العالم العربى ، وحالة غياب الوعى والتماسك فى العالم العربى تعطيهما فرصة نادرة لا تتكرر كثيراً .

قيل قبل اندلاع حرب الخليج أن دور الثروة العربية سوف يختلف ، فتتجه الأموال العربية إلى تنمية المنطقة العربية وتطويرها ، ومساعدتها على تجاوز الأزمات التى تطحنها ، ثم لكى تصبح بعد ذلك قوة اقتصادية معقولة ، وتتغلب على مشكلتى التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وأن الأموال العربية سوف تتجه إلى حيث تتوافر فرص الاستثمار (المواد الأولية ـ الخبرة الفنية ـ العمالة المدربة ـ السوق) ومن خلال هذا التكامل سيصبح للعالم العربى كلمة ، ووزن، ودور ، فى شئونه .

كل شىء توقعناه ـ وتمنيناه ـ حدث عكسه . . لأن العقلية العربية لم تتغير ، ولم تتغير عادات ومناهج التفكير ، ولاتغيرت القيادات أو حتى مساعديها ومستشاريها ـ ولا تغيرت وسائل مواجهة ومعالجة المواقف ، كل شىء بقى على حاله ، والأسوأ من ذلك ـ كما رصد الدكتور مصطفى الفقى فان حرب الخليج نتج عنها انقسام بين التيار الإسلامى فى العالم العربى بين مؤيد لصدام حسين ومعارض له ومن يؤمن بإمكان الحل الوسط . . وانقسام فى العلاقات الثنائية بين دول الخليج حول ترتيبات الأمن فيها وهل تشارك فيها إيران أو لا ، وإلى أى مدى تترك للولايات المتحدة ؟ ووصل الانقسام حتى بين أفراد الأسرة الواحدة داخل البلد العربى الواحد .

فإذا أضفنا إلى ذلك آثار أزمة الخليج على الشعوب العربية ـ اقتصادياً وسياسياً وسيكولوجياً ، وآثار اختفاء قوة عسكرية عربية وأثره فى موازين القوى الإقليمية . مهما يقال ـ فقد كانت قوة العراق العسكرية توضع ضمن

حسابات المنطقة وتوازناتها . ولم يعد أمام العرب إلا أن يتمسكوا بطوق النجاة الأخير قبل أن يجرفهم الطوفان ، وطوق النجاة الآن ـ على حد تعبير الدكتور مصطفى الفقى ـ هو « علاج متميز » لايعتمد على الشعارات ، لأن الجماهير العربية لم تعد تؤمن بجدوى الشعارات ، ولكن لابد من جراحة ناجحة ، لانتزاع المرارة التى ترسبت فى أعماق الشعوب العربية بعد أن كانت تقتصر على الحكام العرب فقط ، ولتكن البداية باقامة حوار بين الجماهير العربية للخروج من الأزمات الراهنة واستعادة الثقة العربية ـ العربية المفقودة .

وأضيف : لابد أيضاً من « عمل » سريع لاستعادة الثقة بالنفس وهى ثقة مفقودة الآن وليس سهلا استعادتها . أقول « عمل » لأن استعادة الثقة لن تتم بمزيد من الكلام . !

فإن لم يفعل العرب ، ما تفرضه عليهم ضرورات هذه اللحظة التاريخية ، فليتبواوا مقعدهم المناسب ، بين شراذم وبقايا البشر، وإن كان الأمل مازال قائماً فى ألا يكون هذا هو المصير ، وألا يكون عرب ١٩٩٤ هم عرب ١٩٩٢ وهم عرب ١٩٩١ وعرب ١٩٩٠ . . الخ !

تطبيع العلاقات العربية !

هل يمكن أن يأتى يوم ـ يعيشه جيلنا ـ تعود فيه المياه العربية إلى مجاريها ، ونستأنف فيه ما انقطع بسبب غزو العراق للكويت بما تركه من آثار ؟

حتى لو أخذنا بوجهة نظر المتشائمين . فإن هذا ليس مستحيلاً إذا توافرت له شروطه بتغليب العقل والمصلحة القومية العليا على المدى البعيد ، والاستجابة دون إبطاء أو مكابرة لضرورات تفرض نفسها الآن وتحدد صورة المستقبل . . ولو أخذنا بوجهة نظر أشد المتفائلين فإن لحظة غزو العراق للكويت هى لحظة خطأ تاريخى كبير لايمكن العبور عليها ببساطة ، لأن كل شىء بعد الغزو ـ لو عاد ـ فسوف يعود مختلفاً ، ولن يكون شىء فى العالم العربى كما كان أبداً . . والأمر كله يتوقف على مدى الإستعداد العربى للاستفادة من هذه التجربة المرة .

لقد كان العرب فى الخمسينات يحلمون بتحقيق الوحدة العربية الكاملة الشاملة ، وكان الخيال العربى يجمح إلى تصور امكان ـ بل حتمية ـ قيام دولة « من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر » ، لكن الانتصار الذى حققته وحدة مصر وسوريا وما أعقبه من الإنكسار بالإنفصال جعل الحلم العربى يتراجع خطوة ويقنع بالمطالبة بتحقيق «وحدة الهدف » بين الدول العربية ، ثم تبين أن الأهداف لايمكن أن تتطابق فى هذه المرحلة ، فتراجع الحلم خطوة أخرى ـ فى منتصف الستينات ـ واكتفى بالمطالبة بتحقيق « وحدة

الصف العربى » و«الاختلاف فى إطار الاتفاق ». لكن زوابع السبعينات جاءت بأقوى مما كان متوقعاً ، وأوشكت أن تعصف بالحلم كله . . فلم يتبق منه إلا بعض كتابات وشعارات واشعار . . إلى أن جاءت الثمانينات بروح جديدة . . هادئة وعقلانية وموضوعية . . واقعية وعملية . . ترعى الحلم بقدر ماهو ممكن فى الظروف الحاضرة ، لاتغرق فى الخيال السياسى بل على العكس تحرص أشد الحرص على أن تعيش فى يقظة الواقع ، وبدأت مصر قيادة هذه المرحلة فلم تعد تطلب إلا الممكن ، وتعمل بكل قوتها على فتح الطريق نحو «إزالة الخلافات العربية » ثم «التفاهم العربى» ثم «التقارب العربى » خطوة خطوة ، إلى أن جاء الزلزال العراقى فلم يبق من الحلم إلا أن نسعى إلى « إزالة العدوان العربى » و «إعادة ما أخذ بالقوة » . . وتحقيق ضمانات لعدم العدوان العربى ـ العربى ، وحسن الجوار . . ثم البحث عن إمكان تطبيع العلاقات العربية ـ العربية . . كم خطوة تراجعنا . . وكم خسرنا ؟

بصرف النظر عمن المنتصر ومن المهزوم ، لقد تأثرت الفكرة العربية ذاتها ولم يعد العالم العربى اليوم كما كان يوم أول أغسطس ١٩٩١ ، قبل الغزو بساعات . . فقد أصاب الزلزال فيما أصاب النظام العربى القائم . . مجلس التعاون العربى ، ومجلس التعاون الخليجى ، والجامعة العربية ، ومنظمات التعاون العربى . . كل ذلك بضربة واحدة والثقة فى مصداقية الشعارات والأنظمة الوحدوية وبذرت الشك ، وجعلت العقل العربى يدرك إلى أى مدى كانت الهوة واسعة بين القول والفعل ، على المستوى السياسى والاستراتيجى .

● ● ●

من الذى استفاد بهذا الغزو ؟

استفادت الولايات المتحدة بأن وجدت الفرصة للتدخل بقوة وبشكل مباشر وبدعوة شبه اجماعية من دول المنطقة ، وأصبحت لاتحتاج بعد ذلك إلى دعوة فى أى شأن من الشئون العربية فى المستقبل . ونجحت فى ظل الظروف الدولية الجديدة فى تحييد الاتحاد السوفيتى الذى كان ـ تقليدياً ـ يساند الجانب الآخر ، ولأول مرة يشارك الاتحاد السوفيتى فى إدانة الغزو العراقى ، دون أن يضع فى اعتباره مسألة الدول الثورية والدول الرجعية التى ملأت الهواء السنوات طوال ، ولايعترض على فرض العقوبات الاقتصادية عليه ، ويعلن منذ الدقيقة الأولى حظر تصدير السلاح إليه . . كما نجحت أمريكا فى حشد أوروبا معها ، حتى سويسرا اتخذت لأول مرة قراراً بمقاطعة دولة اقتصادياً وفرض عقوبات عليها . . وبذلك أظهر الغزو حقيقة أن أمريكا لم تعد زعيمة « العالم الحر » بل « زعيمة العالم » . . خاصة بعد ان شارك الاتحاد السوفييتى بسفنه الحربية فى حصار العراق بحريا ومقاطعته اقتصاديا . ولم يعد أحد ينازعها فى حقها فى التعامل بما تراه لحماية مصالحها فى المنطقة ، وفوق ذلك فقد أسقطت الأحداث التقسيم الذى كان يروج له البعض بين «دول ثورية » و « دول رجعية ». وجاء التوتر الجديد ليعفى أمريكا ولو مؤقتاً من الضغوط العربية عليها للتأثير على إسرائيل كى تتحرك فى اتجاه حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام فى الشرق الأوسط . . وأصبحت القضية مؤجلة إلى ما بعد « إزالة آثار العدوان العراقى » وبعدها يمكن الكلام عن إزالة أى عدوان آخر .

واستفادت إسرائيل . . بدون أن تدفع الثمن فقد تحقق أحد أهدافها بشغل العرب بخلافات داخلية تلهيهم عن قضيتهم معها . وحصلت على فرصة ذهبية لايقاف الحديث عن مؤتمر دولى للسلام أو مستقبل القدس والضفة وغزة والجولان ، وتحولت الأضواء التى كانت مسلطة على ممارستها

غير الإنسانية لقمع ثورة الشعب الفلسطينى وبدأت الإنتفاضة مرحلة جديدة وهى معزولة عن سندها العربى لانشغال العرب بالحريق الجديد الذى شب فى قلب دارهم ! وقد تجد فى تأزم المواقف فرصتها لتحقيق جانب من أطماعها التى كانت تتحين لها الوقت المناسب ! .

● ● ●

ومن الذى خسر ؟

ليس الكويت وحده الذى خسر . فقد خسر العراق أكثر، وخسر العرب جميعاً . . سوف تضيع من أعمارهم سنوات أخرى لإعادة بناء ماتهدم (سياسياً وسيكولوجياً فى المقام الأول) . . فتظهر ردود الفعل بسيادة النظرية الرافضة للعروبة والوحدة ، لتقول لنا أن هذه الأحداث أثبتت من جديد أن تأثير الماضى ، بخلافاته وأطماعه ، مازال حياً يقود الحاضر ويوجهه . .

وأن التطور الشكلى الذى حدث فى العالم العربى خلال العقود الثلاثة الماضية لم يغير من الروح القبلية القديمة وأن تحقيق ديمقراطية السلطة السياسية مازال يحتاج وقتاً طويلاً ، وأن الوعى القومى العربى ليس إلا انفعالاً وفوران مشاعر لا يقوم على أساس حقيقى وليس مستوعباً للمفاهيم الحديثة للدولة ، ولذلك فسوف يجدون الفرصة مناسبة للقول بأن المقارنة بين ما يجرى فى بناء وحدة أوروبا اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وما يجرى فى العالم العربى من حديث عن الوحدة مقارنة تفتقد عناصر التشابه أو التقارب ومازال البون شاسعاً ، فرغم ما بين دول أوروبا من اختلافات فى اللغة ، والمذاهب الدينية ، والأصول العرقية ، فإن عملية الوحدة محورها قيام الحضارة الأوروبية على العقل والعلم والمصالح ، ووحدة العقل ونضجه هو الاساس اللازم لكل وحدة بين الشعوب . وان ما يبدو فى العالم العربى من

مظاهر الوحدة جوهره الحضارة العربية القائمة على الأدب والبلاغة وقياس الأشباه والنظائر دون التطلع إلى الإبتكار أو التجديد . . هذه عقلية وتلك عقلية أخرى . . هذه عقلية تفعل وتلك عقلية تنشد الشعر وتغنى .

مثل هذه النظرية القائمة على مغالطات لا حصر لها بدأت تجد من يروج لها منذ الآن وسوف يزداد أنصارها مستغلين الأجواء النفسية والسياسية للغزو العراقى .

ومع ذلك فإن عناصر الأمل فى الموقف ليست قلية . من الناحية النظرية فإن المشروع الوحدوى فى المنطقة العربية سوف يصمد دائماً ولن يموت أبداً رغم ما وجه إليه من ضربات كانت كفيلة بقتله ، من الممكن تحت تأثير الظروف الجديدة ، أن يتراجع خطوة ، لكنه باق دائماً ، وليس صحيحاً ما يقال من أنه أصبح هناك قانون كونى كلما صفت الأجواء العربية تحرك من داخلها من يعكرها ، أو كلما أقيمت مرحلة من التنسيق بين العرب تهدمت ، وأعيد الحال إلى ما كان عليه ، أو أنه كلما ازداد العرب عدداً وسلاحاً تفجرت فى داخلهم قنابل موقوتة لتحولهم إلى شظايا وتجعل كثرة عددهم وبالاً عليهم بدلاً من أن تكون مصدر قوة . . مثل هذه المقولات التى تتردد تنطوى على سوء القصد والرغبة فى غزو العقل العربى . . لهزيمة الفكرة العربية من أساسها . . وليس فى ذلك ما يحقق مصلحة للعرب مجتمعين . أو لأى دولة عربية منفردة على الإطلاق .

من حق البعض أن يقول أن الثروة العربية لم توظف للنهوض بالعالم العربى ككل ، وأن الذين كانت فى أيديهم الفرصة أضاعوها ، ففى خلال عشرين عاماً شهدت المنطقة العربية تغيرات هائلة لم تشهد مثلها فى أى فترة مماثلة فى التاريخ . . فقد تضاعف عدد السكان . . وازداد عدد المدارس والجامعات أربع مرات . . وتضاعف مستوى الدخول مرتين . . وعدد

أجهزة الراديو عشر مرات ، والتليفزيون عشرين مرة . . وانفجرت فى المنطقة أربع حروب ، وزادت ديون بعض أقطار الوطن العربى ثلاثين مرة . وزادت أرصدة بعض الأقطار فى الخارج أربعين مرة، ومع كل ذلك فإن نصف الأطفال العرب مهددون بالمرض والمجاعة، بما يعنى أن سنوات ترديد الشعار لم تحقق انجازات حقيقية . . وهذا يطرح مسألة إعادة النظر فى دور ومسئولية الدول العربية الغنية بشكل مختلف وعلى أسس جديدة .

هذه مسألة تستحق البحث ، ولكن ليس وقتها ، وسط النار والخطر . . يسبقها بالقطع قضية : هل يستطيع العرب « انقاذ ما يمكن انقاذه الآن » ؟

نعم يستطيعون ومهما تكن الصورة قاتمة والاحتمالات خطرة ، فأمام «العودة إلى الصواب » طريق مفتوح دائماً .

انقاذ الكويت هو الهدف الآن .

لكن ـ بعده ـ يجب ألا يتأخر كثيراً هدف انقاذ الضفة، والجولان والقدس، وشعب فلسطين الذى يواجه السحق بالدبابات والقنابل الإسرائيلية .

وفى كل الأحوال يجب أن نقاوم عناصر اليأس، ولانسمح بأن ينتهز أعداء العرب الفرصة ليدسوا السم، ويقتلوا حلم الوحدة العربية الذى قد يتأخر تحقيقه ، فلا يكون اليوم ، ولا غدا ، ولا بعد غد ، ولكنه سيتحقق ـ بالقطع واليقين ـ حين يأتى جيل من العرب يستحق أن يعيشه كواقع ، ويقدر على تحقيقه بإخلاص وجهد حقيقيين . . هذا الجيل سوف يأتى . . بكل تأكيد ـ فلنفعل من أجله خيراً يذكرنا به أو لنصمت . . ولا نضع فى طريقه مزيداً من العراقيل .

المستقبل .. وتناقضات العقل العربى

فى كل أزمة يمر بها الوطن العربى نكتشف بعد البحث والتحليل أن أسبابها مهما تعددت تكمن وراءها حقيقة واحدة هى ما نسميه «أزمة العقل العربى » ، تستوى فى ذلك الأزمات المستجدة بعد غزو الكويت وحرب الصحراء وتدمير العراق التى يتحمل صدام حسين ـ تاريخنا ـ أوزار نتائجها التى أدت بالعالم العربى إلى التراجع خطوات كثيرة إلى الوراء ، وخطوات التراجع الأخرى المحتملة . وندعو الله ان يقف عقلاء الأمة ونخبة مثقفيها وسياسيها لتدارك الأمر و إيقاف حركة السير إلى الخلف .

أن أزمة العقل العربى ليست أزمة جديدة ، ولكنها قائمة منذ زمن ، وان كان العرب على عادتهم هونوا من شأنها ، ثم تجاهلوها ، ثم انكروها ، إلى أن أفاقوا على نتائجها التى تمثل كارثة بحق . وهذه الأزمة لها صور وعناصر متعددة ، تفيدنا كثيراً لفهمها ، أن نقرأ ما توصل إليه مفكرنا الاجتماعى ـ الثقافى السيد يسين فى أحدث كتبه الذى اختار عنواناً له « الوعى القومى المحاصر : أزمة الثقافة السياسية العربية ، لنرى أننا بازاء موضوع كبير يتعلق بالمستقبل العربى كله .

أنه يفتح عيوننا إلى آثار انهيار الاتحاد السوفيتى على العالم العربى ، وهو موضوع بالغ الأهمية ، فالعالم العربى لم يعرف أبداً تطبيقاً حقيقياً للاشتراكية فى أى فترة ، إلا أنه تأثر بالأفكار التى سادت فى البلاد الاشتراكية ، وأدى

ذلك إلى أن عاش العقل العربى فى ظل ثلاث أساطير سياسية : الإسطورة الأولى هى إمكان قيام ثورة بغير ديمقراطية ، والإسطورة الثانية هى إمكان تطبيق اشتراكية بغير مشاركة شعبية ، والأسطورة الثالثة هى إمكان تحقيق الوحدة العربية بالقوة ولو ضد إرادة الشعب المراد ضمه فى إطار الوحدة (تجسيد ذلك ظهر فى محاولة اغتصاب صدام حسين للكويت) وفى ظل هذه الأساطير قامت نظم سلطوية على أساس القمع ، ومحو التعددية السياسية ، وتدمير الحريات العامة ، ومحو المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية والنقابات ، واخضاعها للسلطة السياسية ، والقضاء على استقلال المؤسسات الثقافية ، ومحو دولة القانون ، وتأسيس الدولة البوليسية ، وإقامة الهيمنة السياسية لتنظيم سياسى واحد يدعى المعرفة المطلقة بالحقيقة ، ويحتكرها ، ولايقبل أى معارضة لسياساته ، وكل ذلم يتم تحت شعار «تحديث المجتمع » .

وبعض أسباب أزمة العقل العربى ترجع ـ كما توصل بحث سيد يسين ـ إلى أن القرارات فى العالم العربى تنفرد بها نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية لاتخضع لرقابة شعبية ، وأن القمع حول أهل المنطقة من مواطنين إلى رعايا ، وعندما حاولت بعض النظم تحسين صورتها أمام قيادة النظام العالمى الجديد أخذت بنوع من التعددية السياسية المقيدة ، وسمحت للقوى السياسية بالتعبير عن نفسها تعبيراً محدوداً ، فى ظل قيود سياسية وإدارية . . بينما تحولت نظم أخرى إلى « مجتمعات مقفلة » لا يسمح فيها للتطور الاجتماعى ولو بقدر محدود .

أزمة العقل العربى نشأت نتيجة الرضوخ والقهر لتقبل المتناقضات التى يستحيل عقلاً أن تجتمع فى عقل واحد والعيش معها على أنها من مسلمات العقول السوية ، مثل التناقض بين إطلاق الحرية السياسية وممارسة القمع

السياسى ، والتناقض بين « الحقائق » كما يقدمها الإعلام الرسمى و «الحقائق » كما هى فى الواقع ، وكما يعرفها العالم ويتسرب بعضها إلى العالم العربى بفعل ثورة الاتصال ، وكذلك والتناقض بين توجيهات أهل السياسة وأهل الفكر ورضوخ الطرف الثانى لنزعة التسلط المستند إلى القوة من الطرف الأول مع تصوير الأمر على أنه الصورة المثلى للتوافق والتكيف النافع لصالح الأمة ، ثم التناقض بين ثورة العلوم الحديثة وانطلاق الحضارة الغربية إلى آفاق يعجز العقل العربى عن ملاحقتها والمشاركة فى انجازاتها ، وبين موقف العجز والشعور بالنقص بادعاء ان كل ماهو حديث من أمور العلم والحضارة كفر صريح مرفوض من الله والناس .

أزمة العقل العربى أنه يعايش ـ فى المجال السياسى ـ صيغة الدولة السلطوية فى محاولتها للتجديد تحت ضغط المعارضة وضغوط النظام العالمى عليه دون تصور واضح للمستقبل . كما يعايش ـ فى المجال الإقتصادى ـ حيرة بين التخطيط المركزى واقتصاد السوق . هذا العقل يكون مرغماً على قبول مالا يمكن قبوله ومضطراً لابداء الرضا بتغييرات جزئية لا تحقق حلم اعادة البناء أو اللحاق بالعصر . . ثم أنه يعايش تناقضات أخرى على جبهة أصحاب المشروع الإسلامى الذى يبدو مذبذبا بين اتجاهين : قبول التعددية السياسية ودخول الانتخابات مادامت هى وسيلة تمكنه من تحقيق هدفه بالوصول إلى السلطة ، ورفض التعددية السياسية واتباع سبل العنف واستخدام القوة لقلب نظام الدولة واشاعة الارهاب والخوف فى المجتمع ، حين يرى أن الانتخابات لن تحقق هدفه . بل أن العقل العربى يعايش ـ أيضاً ـ صيغة المشروع الماركسى وهو مشروع منذ بدايته مأزوم ومنعزل عن الجماهير .

يعايش العقل العربى أيضاً تناقضات على مستوى آخر لا يقل خطورة

عن المستوى السياسى والاقتصادى والحضارى ، يتمثل أولاً فى الأزمة القائمة بين المثقفين العرب، الذين يفترض فيهم أنهم انصار العقل وأصحاب الدعوة إلى إعلاء شأنه وتخليصه من تناقضاته ، والأزمة قائمة ثانياً داخل مجتمع المثقفين أنفسهم بتحولهم إلى قبائل متصارعة لا ترضى بغير اسالة دماء بعضها البعض أنهاراً ، وتوجيه سهام الطعن فى الشرف والوطنية قبل فحص بقية الاتهامات . . كما أن الأزمة قائمة ثالثاً بين المثقفين العرب والجماهير ، بحيث أصبحت أبرز صورة فى العالم العربى الآن هى صورة المثقف المنعزل ، أما من باب التعالى الفكرى ، أو بسبب العجز عن التواصل مع الجماهير ، أو نتيجة الخوف من مشاعر الجماهير الجارفة فى بعض الأحيان ، أو صورة المثقف الذى يقفز من ساحته إلى ساحة أعدائه وينقلب إلى قائد من قادتهم، ليحارب من كانوا بالأمس رفقاء السلاح . . ولعل القائمة ستطول إذا تذكرنا أسماء المثقفين الذين سجلوا تاريخ حياتهم مناضلين من أجل الماركسية المادية الملحدة ثم انقلبوا فى لحظة إلى طليعة للتيار الإسلامى ، هل فعلوا ذلك عن قناعة ، أو هدى جاءهم من الله ونوراً أضاء بصيرتهم ، أم لمجرد مجاراة التيار السائد جماهيرياً ؟ الله أعلم ! ومثلهم بعض المثقفين الذين سجلوا صفحة تاريخهم كلها مناضلين عن الحريات وحق الشعوب فى الاختيار ثم انقلبوا فى لحظة مدافعين عن جرائم من أمثال جريمة صدام حسين بحجج مضحكة أجهدوا أنفسهم فى حشدها كان أكثرها اثارة للسخرية ما عقدوه من مقارنة بين صدام حسين وبسمارك محقق الوحدة الألمانية بالقوة (!) .

هكذا تبدو أزمة الثقافة والمثقفين ، منعكسة فى تناقضات جعلت العقل العربى فى حالة من التشوش ، واللامنطقية ، بحيث أصبح يقبل القضية ونقيضها دون ان يرى فى ذلك ما يستحق القلق ، ويبدو اننا على ابواب

مرحلة من «السوفسطائية الجديدة» ، ولعلنا نذكر ان السوفسطائيين ـ قبل سقراط ـ كانوا يقودون العقل اليونانى فى متاهات غريبة ، ويستخدمون براعتهم الفائقة فى الاقناع وتقديم البراهين بحيث يقنعون العامة بان الشىء ابيض واسود فى نفس الوقت ، وانه خطأ وصواب ، وانه خير وشر . . وكادت براعتهم وسوء استخدام ذكائهم وثقافتهم ان تؤدى إلى كارثة . . لولا ظهور سقراط . !

أين أزمة العقل العربى ؟

من بين الأزمات التى يزخر بها عالمنا العربى لابد أن تلقى أزمة العقل العربى حقها من الإهتمام ، بل وتكون لها الأولوية ، بعد أن وصلت إلى حالة لايمكن السكوت عليها ، وقد سكتنا أكثر مما يجب . . فما وصلنا إليه من ارتفاع أصوات المدافعين عن حالة التخلف الثقافى والحضارى القائمة ، وتصدر الداعين إلى حل مشاكل الحاضر بمناهج وفكر الماضى، وتزايد حصار الاتهامات لكل من يحاول إشعال شمعة للتنوير باتهامات جاهزة تبدأ بتهمة الخيانة التى أصبحت أقرب وأسهل اتهام يمكن أن يقذف به كل عربى كل عربى آخر . .

لم يعد ممكناً أن يسكت قادة الفكر المستنير على ما يجرى من عمليات فك، وإعادة تركيب العقل العربى على أسس تكرس التخلف ، وتعمق الخرافة ، وتتنكر العلم ، وترفض التطور ، ولا عاد ممكناً أن تبقى مناهج التفكير التى صاغها العرب العظام منذ مئات السنين حاكمة لعرب يعيشون فى عصر الذرة، وغزو الفضاء، والكمبيوتر، والهندسة الوراثية بداية اليقظة ، أو النهضة ، التى يحلم بها العرب . ولن تكون هذه النهضة إلا بتغيير الحالة الراهنة من الركود العقلى ، والخروج من عالم الجن والسحر والخرافة إلى عالم العلوم الرياضية والفيزيائية الحديثة ، والدخول فى معامل الكيمياء الحيوية والالكترونيات والهندسة الوراثية ، ومعايشة التكنولوجيا الحديثة لا

كمستهلكين لها كما يتلهى العرب الآن بمشاهدة التليفزيون واستخدام الأجهزة الالكترونية ، والعاب الكمبيوتر، بل كمنتجين لهذه التكنولوجيا ومشاركين فى انجازاتها .

هذه المسألة ليست سهلة ، ليس لأننا نحتاج إلى جيوش من العلماء ومئات المعامل والأجهزة وحركة شاملة للترجمة . . و . . و . . بل لأن العقل العربى ذاته لم يصل إلى الدرجة التى تجعله مستعداً لدخول هذه المرحلة . .

أين تكمن الأزمة ؟

هناك اجتهادات يمكن البدء بها والبناء عليها ، وفى كتاب جديد للدكتور فؤاد زكريا يسعى إلى تشخيص « محنة العقل العربى » فى ظواهر محددة ، وإن كان ما يعنيه منها أن يرى ما كشفت عنه كارثة غزو صدام حسين للكويت ليستخلص منها ما سببته من اختلال فى البناء السياسى العربى فى مجمله ، واختلال لايقل فداحة فى الوعى العربى . المظهر الأول للاختلال الفكرى والذهنى كما يرصده هو الخلط بين الأسباب والنتائج ، ومعها إساءة استغلال آفة النسيان فى العقل العربى وتمجيد الماضى، وتعود معالجة الأمور بطريقة مفككة ، والانفعال دائماً مع أحداث اللحظة السابقة، ثم رؤية الأحداث منفصلة دون رؤية ما يربط بينها من خطوط سببية غير مرئية ، ناهيك عن عادات عقلية أخرى أصبحت من لوازم الحياة العربية اليومية مثل : المغالطة ، ونظرية « انسوا الأسباب وركزوا جهودكم على مواجهة خطر النتائج ، ومبدأ « عفا الله عما سلف » . . وكل جريمة ارتكبت أمس أو ترتكب اليوم دخلت أو ستدخل غداً فى باب « ما سلف » وإذن فكل جريمة تمر بلا عقاب ، وكل خطأ يذهب إلى النسيان دون حساب حتى لمجرد الاستفادة بدروسه . .

هذه المجموعة من العادات العقلية العربية السائدة مسئولية مسئولية مباشرة عن الكوارث والأزمات والمشاكل التى تغرق فيها المنطقة . . ولاتقل عنها أهمية مجموعة أخرى تدخل فيما سجله الدكتور فؤاد زكريا تحت عنوان «عدم الاكتراث بحقوق المواطن وكرامته » على الرغم من كثرة ما ترددة أجهزة الإعلام عن احترام حقوق الإنسان فى الوطن العربى، فإن الأحداث ـ الكبرى والصغرى على السواء ـ تكشف أن التمسك بمبدأ كرامة المواطن ليس متأصلاً فى الوطن العربى ،ليس فقط على مستوى السياسيين ، بل وفى نفوس قطاع من المثقفين : بعضهم مستعد فى قرارة نفسه للتنازل عنه عند أول اختبار حقيقى ، وبعضهم الآخر مستعد لتقديم مبررات قوية للاقناع بعدم جدواه فى هذه المرحلة ، كما كان غير مجد فى المرحلة السابقة، وكما سيكون كذلك فى كل مرحلة قادمة ، ولديهم من البراعة اللغوية ما يفوق ألاعيب الحواة للاقناع بذلك وأكثر منه ، كما أن لديهم من القدرة على قلب الحقائق أسلحة مجربة تصيب هذا الهدف فى مقتل !

ثم ان ما رصده الدكتور فؤاد زكريا من أن الحكم المطلق الذى يسخر أجهزة الدولة لتمجيد فرد إنما يفسد الحاكم والمحكوم معاً . يولد لدى الحاكم اعتقاداً بعصمته من الخطأ ، ويقربه من أن يكون إلهاً أو نصف إله ـ بحسب الأحوال ـ ويضاعف من فداحة الأخطاء التى يقع فيها هو ونظامه نتيجة اتخاذ القرارات الفردية ولا يجرؤ أحد على مناقشتها . . وإضراره على المحكومين أفدح ، لأن الدولة فى مثل هذا النظام تضم رجلاً واحداً فقط ، وكل من حوله فئران مذعورون ، وكل فأر من هؤلاء يتحول إلى أسد تجاه من هم دونه فى المرتبة، ويحولهم إلى فئران بالقياس إليه . . هذا المبدأ ينطبق على صدام حسين وعلى غيره ، وينطبق على وزير إعلامه الذى فصل جميع رؤساء تحرير الصحف فى لحظة واحدة ، وعلى غيره ، وهذا الموضوع يحتاج

إلى دراسة مستقلة عن مدى التشوه العقلى والنفسى الذى يصيب مجتمعاً اتخذ تنظيمه الهيكلى هذا الشكل الممسوخ من أشكال النظم السياسية . .

نحتاج إلى دراسة خاصة مطولة وعميقة عما فعله بعض المثقفين بدفاعهم عن جريمة صدام حسين وقولهم فى تبريرها ان حركة التاريخ لاتقف عند الجزئيات ، وأنه من الخطأ إصدار حكم بالإدانة الأخلاقية على حاكم يرتكب أخطاء جزئية خلال تغييره لمجرى التاريخ تغييراً حاسماً ، فإن فى هذه الفكرة الخبيثة وامثالها خطورة بالغة على العقل العربى ، وعلى الحياة العربية ، وعلى المواطن العربى . . لأن أى تغيير فى مجرى التاريخ إذا لم يؤد ـ فى كل لحظة وكل مرحلة ـ إلى مزيد من الكرامة لكل إنسان فى المجتمع ـ فلن يكون لأى انجاز تاريخى معنى ، وما قيمة أن يرتفع مجتمع ويسقط أبناؤه ، وتتهاوى مؤسساته ، وتشوه عقول مثقفيه . . ؟ .

أما المجموعة الثالثة من مظاهر الخلل فى العقل العربى فتدخل تحت عنوان : « إثارة القضايا الكبرى فى غير توقيتها » مثال ذلك المغالطات التى روجوا لها بربط جريمة صدام حسين بتحرير فلسطين ـ أو بتحقيق الوحدة من حيث المبدأ . وقد أصاب الدكتور فؤاد زكريا فى تطبيق مظاهر أزمة العقل العربى على جريمة صدام حسين ، لكن الموضوع أكبر ، وما كارثة الكويت إلا واحدة من نتائج هذه الأزمة معها نتائج أخرى ، وسوف تأتى بعدها ما يماثلها أو يغايرها فى المظهر لكنه من نفس الفصيلة . . ومن المهم مع انشغالنا باللحظة ، وبالحدث الواقع ، وبالأخطار المحدقة ، أن نمد أبصارنا أبعد من لحظة الزمان الراهن ، ونقطة المكان الضيق ، ونوسع دائرة بحثنا إلى ماهو أشمل لإعادة بناء العقل العربى على أسس جديدة ، وهذا دور يحتاج إلى المفكرين الذين خرجوا من تحت عباءة الدكتور زكى نجيب محمود ومن أمثال الدكتور فؤاد زكريا وغيرهما من رواد التنوير . . وهذا ما

فعله مفكرو الحضارات الكبرى . . فالفكر هو البداية لكل نهضة ولا بداية بغيره ، وبناء العقل العربى على أسس تضمن سلامته وحيويته، ضمان التقدم، والتحرر، والكرامة . . ولا ضمان غيره .

مفاجآت التاريخ .. !

ليس هناك أسوأ مما يحدث على ساحة الفكر العربى من تفسير التحول التاريخى الكبير الذى يعيشه العالم الآن على أنه سلسلة من المفاجآت والأحداث غير المتوقعة ، ليكرس فى العقل العربى أكبر عيوبه، وهى عدم القدرة على ربط النتائج بمقدماتها ، والأحداث بأسبابها ، ورصد التغيير منذ بدايته ، ورؤية عوامل الحاضر التى تصنع صورة المستقبل .

وعلى سبيل المثال كم بدت المفاجآت مذهلة أصابت العقل العربى بما يشبه الشلل حين توالت الأحداث الكبرى التى تمهد لعالم القرن الحادى والعشرين ، ويعاد بها فك وتركيب ومراجعة المبادىء والعقائد والنظريات التى اتخذت شرعية وقداسة بأكبر مما كان ينبغى لها . . وسقط حكام كانوا ـ فى الظاهر ـ يمسكون برقاب البلاد والعباد : مانجستو فى أثيوبيا ، سياد برى فى الصومال ، موسى تراورى فى مالى ، ثم جاء قطار المفاجآت ليمزق دولة كانت تبدو متماسكة فى يوجوسلافيا . ومن ناحية أخرى ظهرت حلول فجائية لمشكلات مزمنة ! كانت شديدة التعقيد ومستحيلة الحل فى الظاهر، ثم فجأة انفرج الموقف فى لحظة ، كأن يداً خفية كانت تمسك بخيوط العرائس على مسرح الأحداث قد توقفت فى لحظة ، فوجدت مشكلة كمبوديا حلاً بعد ١٣ عاماً من القتال ، واتفقت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بعد العداوة التى سالت فيها دماء بلا حساب ، ثم كانت أكبر

المفاجآت اجتياح صدام حسين للكويت ، ثم الحدث الأكبر : اختفاء امبراطورية عظمى كانت تهدد بقوتها وتقدم مساعداتها وتتسع بنفوذها فأصبحت تطلب مساعدات غذائية وتوقع معاهدات دفاع مشترك مع اعدائها التقليديين وتطلب الإنضمام إلى حلفهم ! . . ثم أخيراً ان يقف ياسر عرفات ليمد يده إلى اسحاق رابين ويصفق كلينتون لمشهد المصافحة والتوقيع على وثيقة لانهاء حروب نصف قرن تقريباً . . !

مع أنه لم تكن هناك مفاجأة فى كل ذلك أو فى غيره من احداث التاريخ . . فلكل حدث اسبابه التى ادت إليه ، وجعلته ممكناً بعد ان كان مستحيلاً فى غياب هذه الاسباب ، فعدوان صدام حسين على الكويت ـ واحتمالات العدوان على غيرها أيضاً ـ كان احتمالاً ممكناً وكان هناك من يرصد خطواته على هذا الطريق ، وربما ساعده عليه ، منذ بدأ فى تبديد ثروة بلاده ، والدخول فى حرب مع إيران بلا قضية ، وحشده للتأييد العربى لسياساته ، بالضغط والتهديد ، وتصاعد جنون العظمة فى شخصيته ، وتكديسه أسلحة تفوق متطلبات جيشه وأهدافه المعلنة ، وتزايد قدرته على قلب الحقائق . . ألم يكن ذلك كله نذيراً بأن ثمة خطراً سيكون انفجاره فى النقطة الضعيفة من بين الاحتمالات الممكنة ؟

ومفاجآت افريقيا : ألم يكن ملحوظاً تصاعد السخط الشعبى ـ الخفى أو المكتوم ـ فيها . . وشعوب إفريقيا ككل الشعوب ، مهما صبرت فإن لصبرها حدوداً . . وزوال الاتحاد السوفيتى كإمبراطورية لم يكن فيه سبب للدهشة غير سرعة الأحداث ، وصياغة سيناريو الإنهيار ، وبراعة الإخراج وبخاصة الفصل الأخير والإنقلاب وعزل جورباتشوف ، ثم تصفية الانقلابيين المتشددين من الحرس القديم للنظام الشيوعى ، وبعدها التخلص من جورباتشوف نفسه ، وغداً تنتهى مرحلة يلتسين .

أما المحطة النهائية فلم يصل إليها قطار الأحداث بعد .

لم يكن مجهولاً أن الإتحاد السوفيتى ـ ككيان سياسى ـ يحمل فى داخله عوامل انهياره . وقد نبه الرئيس الأمريكى السابق نيكسون فى كتابه «نصر بلا حرب » أن أمريكا سوف تحقق انتصارها التاريخى على الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية بلا حرب لأنه « تأتى على الأمم أوقات يجب عليها أن تختار فيها بين الايديولوجية والبقاء ، أى أن سياسة الضغط ودفع الاتحاد السوفيتى إلى التدهور الاقتصادى كفيل بالوصول به إلى أن يبيع كل شىء بما فى ذلك عقائده ومصادر قوته !

وتحقق ما قاله نيكسون بفارق واحد فى التوقيت ، فقد توقع ان يحدث « الانهيار العظيم » قبيل نهاية القرن الحالى ـ وبالتحديد عام ١٩٩١ لكن تصاعد الأزمة الاقتصادية ازداد نتيجة ازدياد قادتها فى إخفاء حجمها عن الشعب ، إلى أن أفلت الزمام ، ولم يضع نيكسون فى حساباته أن أمريكا سيكون على رأسها رجل مثل بوش الذى أثبت أنه أبرع من يحرك العوامل الدولية ويدفعها فى اتجاه تحقيق استراتيجية ، بدقة بالغة ، وبنسبة خطا تساوى «صفرا» ويعرف كيف يجرى جراحات « نظيفة » ، ولديه صبر أيوب فى نسج الخيوط إلى أن تكتمل معالم « النظام الدولى الجديد » .

كان الاتحاد السوفيتى يسير فى طريق الانهيار منذ سنوات ، ولكن وسائل التضليل العقائدية (الصحافة ـ والحزب ـ والثقافة) كانت تعمل بقوة لتغطية العيون بغشاوة الأكاذيب ، ولكن الحقيقة كانت تسرى فى الكيان كله وتعلم على هدمه يوماً بعد يوم . . فشل السياسات الاقتصادية وصل إلى معدة المواطن العادى فلم تعد التبريرات الكلامية والخطب المنمقة تشبعه ، ولا قضية الحرب ضد الامبريالية ، بعد أن دفع من دمه تكاليف حرب فى فيتنام (أربعة مليارات دولار سنوياً) وثمن النفوذ السوفيتى فى كوبا (خمسة

مليارات دولار) والوجود فى انجولا وموزمبيق وأثيوبيا (ثلاثة مليارات دولار) وفى نيكاراجوا . . حتى بلغت تكاليف الامبراطورية فى حربها للامبريالية العالمية خارج الحدود ٣٥ مليون دولار يومياً ، لاتدخل فيها نفقات احتلال أفغانستان والدعم العسكرى والاقتصادى للحكومة العميلة فى كابول وحزبها الشيوعى الهش (بلغت خسارة الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان خمسين مليار دولار) غير تكاليف عملاء الاتحاد السوفيتى ، وكلهم كانوا من المحترمين المثقفين والفلاسفة والسياسيين وأصحاب الصوت العالى دائماً كانوا يعيشون عيشة اللوردات على حساب جوع الشعب السوفيتى (وجوع شعوبهم أيضاً !) لكى يبشيروا بانتصار الشيوعية العالمية وبحتمية هزيمة الامبريالية . !

وفى الكفة الأخرى كان تدهور النموذج السوفيتى للتنمية وانهيار الانتاج الزراعى والصناعى، إلى أن أصبحت الامبراطورية تمد يدها إلى الولايات المتحدة من أجل القمح بعد أن كانت مصدرة للقمح ، وماذا يجدى الصعود إلى القمر وانتاج أسلحة نووية إذا كان الشعب لا ينتج لقمة الخبز ! . بينما الأرقام الرسمية تطنطن ببيانات عن النجاح العظيم لخطط التنمية . . والتنمية فى الحقيقة كانت صفراً ، ثم وصلت إلى ما تحت الصفر ، وأجهزة التضليل تتحدث بصوت عال عن قدرة الشيوعية كطاقة محركة لتحقيق معجزات فى الانتاج بينما انتاجية العاملين تتناقص، وبعد أن أصبح الكذب صناعة هائلة ، ازدهرت معها البيروقراطية ، والفساد ، والإهمال ، وتحول ذلك كله إلى «سوس » ينخر فى الكيان دون أن يتحدث عنه أحد ، ومن ينطق يصنف على أنه خائن .

واتفاق الفلسطينيين مع اسرائيل كانت له مقدماته داخل منظمة التحرير وقياداتها وفى ظروف واوضاع الفلسطينيين بشكل عام ، وظهور منظمات

اخرى اشد خطورة على اسرائيل ، كما كانت له مقدمات داخل الكيان السياسى الاسرائيلى ذاته ، وفى الولايات المتحدة التى أصبحت فى موقف جديد مختلف بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وانفرادها بمنطقة الشرق الاوسط ، ورغبتها فى تخفيف الاعباء الاقتصادية التى تتحملها فى المنطقة لتحقيق برنامج الرفاهية للشعب الامريكى الذى وعد به كلينتون . . اسباب أخرى ليس هذا موضوعها .

كيف لم يلحظ العقل العربى كل هذه التحولات الكبرى وتنشط قدرته على التوقع والتنبوء . . هذا هو مكمن الخطر .

هذه فقط أمثلة لحالة العجز الذى أصاب العقل العربى ، ليست إلا مقدمة لحديث عن المستقبل الذى ينبغى أن نفيق لنفكر فيه ، ونشغل انفسنا به ، ونبحث عنه بكل اخلاص وهمة .

ملاحظات يابانية

من الملاحظ أن اهتمام العالم العربى بتنمية علاقاته مع اليابان يهتم بجانب ، هو استيراد المنتجات الصناعية ، حتى أصبحت السيارات والأدوات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من المنتجات التكنولوجية اليابانية معروفة لرجل الشارع ، ويزداد انتشارها ، كما تزداد علاقات رجال الأعمال العرب بنظرائهم فى اليابان ولكن العرب لايهتمون الاهتمام الكافى بالجانب الحضارى والثقافى من هذه العلاقات ، ولا تزال اليابان أمام العرب عالما غامضاً مليئاً بالأسرار ، مع أن كثيراً من المشاكل التى تواجه العقل العربى فى هذه المرحلة يمكن أن تجد حلولا مرضية فى اليابان . !

على العكس من ذلك نجد فى اليابان تزايد أنشطة معاهد البحوث الخاصة بالشرق الأوسط والدراسات الإسلامية وازدياد عددها بسرعة ، وتفرغ عدد كبير من الدارسين اليابانيين المرموقين ، وازدياد أعداد الدارسين للغة العربية والثقافة العربية والإسلامية فى الجامعات ومراكز البحوث هناك ، كما نلاحظ حرص اليابان على توسيع رقعة علاقاتها الثقافية مع دول الشرق الأوسط وازدياد عدد السياح اليابانيين إلى المنطقة ، ويتوازى ذلك مع ازدياد نشاط الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية اليابانية بدول المنطقة وتدفق الواردات اليابانية إليها .

والإهتمام اليابانى الواسع بالمنطقة العربية بدأ بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ووقف البترول العربى ثم ارتفاع أسعاره بعد ذلك ، ولم تكن سياسة اليابان

حتى ذلك الوقت مؤيدة للعرب أو متفهمة لقضاياهم ، وكان كل ما يعنيها أن تضمن تدفق البترول العربى إليها الذى يمثل ٨٠٪ من احتياجاتها البترولية ، وفتح الأسواق العربية لمنتجاتها بشتى الطرق ، وكان العرب أيضاً ـ من جانبهم ـ يتعاملون مع اليابان تجارياً ، لكنهم لا يعتبرونها من « الدول الصديقة » لأنها لم تعلن حتى ذلك الوقت ادانتها للاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية أو تأييدها لحقوق الفلسطينيين ، لكنها بعد ١٩٧٣ اقتربت سياسيا من العرب وخالفت فى ذلك سياسة الولايات المتحدة حليفتها الكبرى ـ لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وكان الدافع ـ بالطبع ـ هو الحفاظ على الواردات البترولية والتوسع فى الأسواق العربية .

لكن العرب من جانبهم لم يتقدموا بخطوات لدعم هذه الاتجاه السياسى الجديد والاستفادة منه ، لأنهم ظلوا على الاعتقاد بأن سياسة العالم يتم صنعها فى أمريكا وأوروبا ، وحتى عندما بدأت اليابان فى الفترة الأخيرة مضاعفة مساعداتها الاقتصادية لدول الشرق الأوسط مثل مصر وتركيا والسودان واليمن والمغرب والأردن وتونس وزيادة تعاونها الفنى مع دول مثل السعودية وتركيا ، لم تكن الخطوات العربية المتجهة إلى طوكيو بنفس الإتساع ، ولم تلتقط العواصم العربية بشكل عام الرسائل الموجهة باليابانية مع أنها فرصة ـ مازالت سانحة ـ لكسر الحلقة الغربية والخروج من أسر النظرة الضيقة التى لاترى على قمة العالم إلا أمريكا وأوروبا . . وإن كانت اليابان ـ كما يقال ـ عملاقاً اقتصادياً لكنه مازال بعيداً عن قيادة العالم سياسياً ، إلا أن هذا القول يحتاج إلى مراجعة ، لأن القوة الاقتصادية اليابانية يصاحبها الآن مشاركة سياسية يابانية ـ مهما تكن محدودة فهى مؤثرة ويمكن الاستفادة منها ، وليس من مصلحة العرب عموماً أن يدعوا صديقاً مثل اليابان يؤيد إقامة سلام عادل وشامل فى المنطقة العربية قائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ والاعتراف بحق

الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وبحق اسرائيل فى الوجود ، وهذا وحده يكفى لكى يعتبر العرب اليابان دولة صديقة، ويقتربوا منها أكثر حضارياً وثقافياً ، ويمدوا الجسور معها فى مجالات كثيرة أخرى مع المجالات الاقتصادية التى يزداد نموها بسرعة هائلة .

ومن مظاهر الاهتمام اليابانى بالعرب كتاب حديث ألفه كونيكو كاتاكورا الذى كان سفيرا لليابان فى العراق وعمل قبل ذلك فى مصر وعدد من الدول العربية ، وزوجته الدكتورة موتوكو كاتاكورا الأستاذة فى جامعات اليابان وأمريكا ، وهو كتاب يبدأ بالبحث عن تاريخ العلاقات بين اليابان والعالم الإسلامى التى تمتد إلى القرن الثالث عشر حين كانت الكتابات العربية تشير إلى اليابان على أنها بلاد « واق الواق» . . أما اهتمام اليابان بالشعوب الإسلامية وثقافاتها فقد جاء قبل ذلك أثر انتشار الإسلام فى آسيا منذ عام ٧٥٣ ميلادية ، وازداد هذا الاهتمام فى عصر النهضة اليابانية الحديثة ، وتركز اهتمام الدارسين فى أواخر القرن التاسع عشر فى دراسة القوانين ونظم المحاكم فى مصر ، ومظاهر الإعجاب باليابان التى ظهرت فى بعض قصائد شاعر النيل حافظ إبراهيم ، وفى كتاب مجهول الآن ألفه الزعيم الوطنى مصطفى كامل بعنوان « بلاد الأرض المشرقة » دعا من خلاله إلى يقظة المشاعر الوطنية المصرية . . ثم ظهر تأثير اليابان على المنطقة بعد انتصارها على روسيا القيصرية عام ١٩٠٥ فقامت ثورة فى إيران ١٩٠٦ تطالب بنهضة دستورية مثل النهضة اليابانية ، وظهرت حركة « تركيا الفتاة » لتطالب بنظام سياسى متقدم مثل نظام اليابان .

ويشير الكتاب إلى قضية تهمنا ، وهى أن العرب يعيشون مأزق الملاءمة بين القيم الموروثة وقيم الحضارة الغربية السائدة ، وهم حتى الآن لم يصلوا إلى حل للمعادلة الصعبة وهى : كيف يستطيع العرب أن يحتفظوا بالهوية

والتراث والشخصية ويتفاعلوا فى نفس الوقت مع الحضارة الحديثة . . حضارة الغرب . . دون ذوبان فيها ، أو الخضوع لها، أو الوقوع فى التغريب، أو قبول الاختراق العقلى والفكرى بينما ، يقدم النموذج اليابانى حلاً فريداً لهذه الأزمة حقق نجاحاً مذهلاً ، فاليابان أخذت حضارة الغرب (الصناعة ـ العلم ـ التكنولوجيا ـ مناهج البحث والتفكير) دون أن تتخلى عن شخصيتها المميزة ، ولا عن القيم والمبادىء الأساسية التى تمثل هويتها، ولم تعتنق قيم ومبادىء الحضارة الغربية بالكامل ، ولكنها بوعى شديد استوعبت بعض الجوانب الفلسفية والمفاهيم الغربية ، وظلت محتفظة بريادتها بالرغم من الأموال الهائلة والجهود الكبيرة التى بذلتها جماعات التبشير لنشر المسيحية فى اليابان (التى تعتنق ديانة خاصة لا تنتمى إلى الديانات السماوية الثلاث) وظلت محتفظة بالروح اليابانية الخاصة جداً التى يعتبرها البعض الدين الحقيقى لليابان ، وأصبحت دولة حديثة بمعنى الكلمة ، عصرية بكل تأكيد ، بل ورائدة لتقدم العصر ، ووضعت لنفسها منظومة خاصة ليس فيها تعارض بين الروح اليابانية الخاصة وبين قيم الحضارة الغربية ، هذا النموذج يمكن أن يساعدنا فى حل المشكلة التى يدور حولها المثقفون العرب بحثاً عن كيفية الجمع بين الأصالة والمعاصرة دون وقوع فى بئر الرجعية وعبادة الماضى وأيضاً دون التخلى عن الشخصية القومية المميزة أو عن القيم والتقاليد الإسلامية ، ودون الذوبان ، أو الانسحاق ، أمام حضارة الغرب .

والأسباب كثيرة تدعونا لتقوية جسورنا أكثر مع اليابان .